



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



gefördert von
KFW

ملحق مشروع

بناء السلام

في لبنان

العدد رقم 9، تشرين الأول 2015 Issue n° 9, October 2015

ملحق خاص

يصدر عن «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويوزع مع جريدتي «النهار» و«السفير» بنسخته الأصلية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته المترجمة إلى الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient Le Jour بنسخته المترجمة إلى الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين اللبنانيين والسوريين، ويعالج انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.



© أنور عمرو

8 - 9

الاقتصاد اللبناني يتكيف مع
النازحين ولا يهضم خله البنيوي



03 التواجد السوري في لبنان: كذبت الأرقام ولو صدقت

04 شعوب متأمرة لا تستحق أن تريد

05 رهاب أم إرهاب

06 قراءة للأوضاع الحقوقية أمام المراجع القضائية والأمنية

07 عن يونس.. أو جيل «لن نعود»

10 القلق رفيق النازحين في البقاع الشمالي

11 موت أطفال سوريين، لا يعرفون سورية

12 بنت الشهبندر: البحث عن زمن جميل

13 فنانون لبنانيون وسوريون يعكسون وجهة نظرهم عبر فنهم

14 أصوات من سوريا تضح الحياة في بيروت

ألمانيا مستعدة لمواجهة تحدي الأجيال

من موقعي كسفير لألمانيا في لبنان، أودّ أن أشارككم بعض الرؤى والانطباعات عن سبل تفاعل الشعب الألماني مع أزمة اللاجئين الوافدين من سوريا والعراق ودول أخرى.

لقد استقبلت ألمانيا منذ العام 2012 نحو 150,000 لاجئ من سوريا، ونتوقع أن يصل عدد الزوجات والأطفال الذين سيتبعونهم إلى الرقم نفسه تقريباً. وقد تقبلت الغالبية العظمى من الألمان هؤلاء الهاربين من الحرب، أو من الحرب الأهلية، أو القمع السياسي، حتى أن البعض منهم قدّموا لهم مساعدات هي عبارة عن عيّنات من المواد الغذائية والملابس. كما عرض بعضهم إيواء لاجئين في منازلهم بشكل مؤقت ريثما يتم النظر في أوضاعهم.

في الواقع، إن ألمانيا ترحب باللاجئين عموماً. ولكن، كي لا نكون سُدجاً، نقول إننا ما زلنا في المرحلة الأولى من مهمة أكبر بكثير بغية دمج مئات الآلاف من الأشخاص من خلفيات ثقافية ودينية مختلفة، وذلك طيلة فترة إقامتهم في بلادنا. وسيحتاج هذا الأمر أكثر من مجرد تبرعات وتعاطف أوّلي... سيحتاج فعلياً سنوات وسنوات من الجهد والموارد، لكن الأهم هو مقارنة هذه المهمة بثقة وحسن نية. وقد كانت ألمانيا منذ البدء واضحة بشأن ضرورة مشاركة الجميع، أقله دول الإتحاد الأوروبي، في تحمّل هذا العبء.

مما لا شك فيه أن الإعلام يلعب دوراً مهماً للغاية في دعم هذه المهمة، فهو يؤثر على المواقف من خلال تعزيز فهم هذه القضية، وشرح الأسباب الكامنة وراءها والتصورات المختلفة حولها، وبالتالي يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم إسهاماً كبيراً في تفادي نشوب المشاكل والنزاعات وتخفيفها.

في هذا الإطار، أتقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتهنئة على الجهد الكبير الذي بذله لتوفير تغطية شاملة ومتوازنة للتحديات الهائلة التي تواجه لبنان. كما أشكر الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني على كرم الضيافة والتعامل الإنساني اللذين أغدقوهما على نحو 1.5 مليون لاجئ تستضيفهم البلاد حالياً.

السفير مارتن هوث

القائم بأعمال السفارة الألمانية في بيروت

الاحتفال بـ 70 عاماً من الخدمة من أجل لبنان

كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالته، يشكّل العيد الـ70 للأمم المتحدة فرصة للتفكير والغوص في تاريخ الأمم المتحدة، والتعمّق في ممارساتها. كما أنه فرصة لتحديد المجالات التي تحتاج الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، إلى مضاعفة جهودهم فيها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية استناداً إلى الركائز الثلاث لعمل المنظمة: السلام والأمن، التنمية، وحقوق الإنسان.

فالأمم المتحدة ليست مجرد مؤسسة مضي على تأسيسها 70 عاماً، إنها مثال يتشارك فيه الأفراد في العالم، ويتحوّل إلى واقع كل يوم بفضل العاملين في المجال الإنساني، ومناصري حقوق الإنسان وصنّاع السلام، وبفضل الأشخاص الذين يخدمهم هؤلاء.

إنني أجد في الاحتفال بالعيد الـ70 للأمم المتحدة لحظة مناسبة للتفكير في الماضي، وفرصة مهمة للتفكير بما في وسعنا القيام به بغية بناء مستقبل أفضل.

أودّ أن تتخيّلوا لبنان الذي ترغبون به في العام 2030. كيف يبدو؟ ما الذي يرغب اللبنانيون في تغييره في هذه الرقعة الصغيرة من العالم؟ في الواقع، نحن العاملين في الأمم المتحدة نتمتع بفرصة تلبية التحديات التي تواجه العالم اليوم لأن بلوغ المستقبل الذي نرغب به فعلياً سيعتمد على كل فرد منّا.

لقد تبدّل العالم ببساطة، فأصبحنا أكثر ترابطاً واعتماداً على بعضنا البعض من أي وقت مضى. فنحن لن نتمكن من مواجهة تحديات عديدة مثل الفقر، ونقص الفرص الاقتصادية، والتغيّر المناخي،

إدعموا المهاجرين والمهجرين

نشرت «النهار» مقالاً لرئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم كتب فيه «أنا مهاجر. أتيت إلى الولايات المتحدة عام 1964 من بلد نام شديد الفقر آنذاك، هو كوريا، أسقطه الكثير من الخبراء في ذلك الوقت من حساباتهم، ومن بينهم خبراء البنك الدولي، معتبرين أن الأمل في نموه اقتصادياً ضئيل.

لم تكن تجربتي كمهاجر سهلة، لكنها لا تساوي شيئاً مقارنة بمحنة الملايين من اللاجئين الذين ينتقلون سيراً على الأقدام، وعلى متن القطارات والقوارب والسيارات، تارة إلى البلدان المجاورة، ثم أخيراً إلى أوروبا، هرباً من وحشية لا نهاية لها.

الفارق هائل ما بين المهاجرين - كالسوريين الذين دمرت الحرب حياتهم - والمهاجرين لأسباب اقتصادية، من أمثالي».

يلخص جيم يونغ كيم الوضع النفسي والاجتماعي للمهاجرين، وقد عاش اللبنانيون هذه التجربة خلال الحرب التي دامت 15 سنة. منهم من هاجر ومنهم من تهجّر، وكثيرون لم يتمكنوا من عيش التجربتين إذ لقوا حتفهم قبل ذلك، سواء تحت القذائف أم قتلوا عمداً والأبشع أن عدداً منهم ذبح كالخراف. عندما نشاهد اليوم ما يعيشه سوريون من بؤس شديد نتذكر الماضي، فكلنا نرحلنا من منطقة إلى أخرى، وعشنا أشكالا من التهجير، لذا قد نكون نحن الأقدر على تحسّس الأهمهم وأوجاعهم، ويجب أن نكون الأوائل في الدفاع عن حقهم في العيش والانتقال من حيث هم إلى أماكن أكثر أمناً.

صحيح أن الدول الأوروبية ليست فندقاً مجانياً لمن يتمنى اللجوء إليها، لأن معظم سكان الشرق الأوسط، والدول الأفريقية، وبعض دول أميركا اللاتينية، يطمحون إلى نيل الإقامة، ولاحقاً الجنسية، في بلد أوروبي، أو في الولايات المتحدة الأميركية، ليشعروا فعلاً أنهم بشر لهم حقوق، لا عبيد يخضعون لأهواء المستلّطين والديكتاتوريين والمتورّثي الحكم. لكن من واجب تلك الدول القادرة مبدئياً، والفاعلة مبدئياً، أن تساهم في توفير الحلول، سواء بوقف الحرب، أم بإيجاد أماكن آمنة للمهجرين داخل بلدانهم، أو باستقبال اللاجئين ودعمهم لأهم يشكلون حاجة في مجتمعات تكاد تكون هرمة، وبحاجة إلى يد عاملة فتيّة.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

أبعد من المعاناة

عديدة التعاون معه. وهو بالطبع موقف يبعث على الإعجاب، وكان من الصعب تصديقه في جميع الأحوال قبل سنوات قليلة.

إلا أن ذلك لا يلغي وقوع حالات احتكاك وحوادث مؤسفة. ففي هذه المنطقة المضطربة من العالم بفعل المأسي والنزاعات، ليس كل شيء أبيض أو أسود. وما من أحد يستطيع أن يلوم الحكومة اللبنانية على مقاربتها ذات الطابع الأمني لقضية اللاجئين، إذ يشكّل السوريون والفلسطينيون ربع سكان البلاد، والتعاون المتبادل بين الشعبين لا يعني بالضرورة التخلي عن آخر مظاهر السيادة التي ما زالت فعّالة.

غاي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

التواجد السوري في لبنان: كذبت الأرقام ولو صدقت

محمد علي الأتاسي*

في نهاية حقبة التسعينات من القرن المنصرم، وفي ظل احتدام الصراع بين ممثلي النظام السوري في لبنان وبين القوى السياسية المناهضة لتواجد الجيش السوري في لبنان، كان رقم «المليون ونصف مليون عامل سوري في لبنان» واحداً من أهم الشعارات والحجج التي استخدمت في معركة التحشيد والتعبئة وكسب الرأي العام ضد التواجد السوري.

إن واقع الوجود السوري في لبنان هو أعقد وأغنى وأكبر من أن نشمله كله في ملف اللاجئين السوريين وإعانتهم. فهناك يد عاملة سورية فاعلة وأساسية في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات، وجدت في لبنان قبل اندلاع الثورة في سوريا، واستمرت في العمل فيه إلى يومنا هذا. وهي تفيد الاقتصاد اللبناني بقدر ما تستفيد منه. وهناك رؤوس أموال سورية وودائع تقدر بمليارات الدولارات موجودة في المصارف اللبنانية، ويستفيد منها الاقتصاد اللبناني، وللأسف، يتحفظ مصرف لبنان عن إعطاء أرقام دقيقة حول حجم هذه الودائع. وهناك عشرات الألوف من أفراد الطبقات الميسورة السورية التي باتت تعيش وتستهلك وتستأجر في لبنان، وتسمح لها الضوابط الجديدة للأمن العام اللبناني في ما يخص السوريين بحيازة إقامة سنوية قابلة للتجديد إن هي جمدت في المصارف اللبنانية مبلغاً باليرة اللبنانية يعادل 40 ألف دولار. وثمة من السوريين من تسميهم وزارة السياحة اللبنانية بـ«السياح القسريين»، هم من أنقذوا في الأعوام الثلاثة الماضية موسم السياحة المرتبط بالفنادق والمطاعم في ظل غياب السياحة الخليجية. وهناك على مستوى المبادلات التجارية ما بات يصدره لبنان من نפט ومواد غذائية ومعدات ومواد استهلاكية وكماالية إلى دمشق والمناطق الواقعة تحت سيطرة النظام السوري بعدما فقد هذا الأخير سيطرته على كل معاينه الحدودية ما عدا تلك التي تربطه بلبنان.

وإذا كان صحيحاً القول ان العبء الرمزي لأرقام من مثل «ربع سكان لبنان من السوريين» بات يلقي الضوء على الكثير من العلاقات الانسانية والاجتماعية والشخصية، التي تربط بين الأفراد والجماعات المنتمة الى كلا الطرفين، فإنه في الطرف الآخر وفي مقابل «فويا» الأرقام واستخدامها الجائر في الخطابات السياسية والإعلامية، أظهر المجتمع الأهلي اللبناني قدرة هائلة على التعامل والتعاقد والتأقلم مع الوجود السوري القديم منه والطارئ في أعقاب اندلاع الثورة السورية. واستطاع الكثيرون من أبناء البيئات والمجتمعات والهيئات المحلية اللبنانية، أن يتقاسموا مع السوريين همومهم ومشاكلهم، وأن يستفيدوا في الوقت ذاته من طاقاتهم وإمكاناتهم لما فيه خير كلا المجتمعين، وهذا سيكون له بالتأكيد كبير الأثر على مستقبل العلاقات الأخوية بين الشعبين، الباقية والمتجذرة رغباً عن السياسة.

ما نريد أن نشير إليه بخصوص هذه الأرقام، وبمعزل عن مدى دقتها، هو الاستخدام السياسي والإعلامي الجائر لها في الساحة اللبنانية، ودائماً من منظور سلبي وكوارثي، بحيث أنها باتت مقترنة في التجاذبات السياسية والمعارك الحزبية والإعلامية بأزمات الاقتصاد والكهرباء والتعليم، وانعدام الأمن، وبتغذية المخاوف المتنوعة ومشاعر الكراهية والرفض تجاه السوريين.

إن إطلاقية هذه الأرقام، وربطها الدائم باللجوء وبالجوانب السلبية المتعلقة بحياة اللبنانيين، جعلها من الصعوبة بمكان زحزحة بعض الصور النمطية والأفكار المسبقة المتعلقة بالتواجد السوري في لبنان. ويكاد يكون من المستحيل اليوم في النقاش العام إدخال معطيات وأرقام ووقائع تبين بعض إيجابياته.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان من أهم حجج المعادين لوجود العمال السوريين في لبنان في سنوات ما قبل الثورة، أنهم بالكاد يستهلكون القليل مما يجنونه، ويرسلون معظم مدخراتهم إلى عوائلهم داخل سوريا. واليوم، بعدما فرضت الضرورة لم شمل الكثير من العوائل السورية، بالكاد نسمع أصواتاً تشير إلى أن هذه العائلات تستهلك وتصرف في لبنان، وأنها ليست فقط عبئاً على الاقتصاد اللبناني.

**إن واقع الوجود السوري
في لبنان هو أعقد وأغنى
وأكبر من أن نشمله كله
في ملف اللاجئين السوريين
وإعانتهم. فهناك يد عاملة
سورية فاعلة وأساسية في
قطاعات الزراعة والصناعة
والبناء والخدمات، وجدت في
لبنان قبل اندلاع الثورة في
سوريا، واستمرت في العمل
فيه إلى يومنا هذا**

يومها صار هذا الرقم لدى العديد من الفرقاء السياسيين بمثابة مسلمة سياسية، ودق العديد منهم ناقوس الخطر خوفاً على هوية لبنان وتوازنته الطائفية، وعنونت بعض الصحف بأن هناك «سورياً واحداً يقيم على الأرض اللبنانية في مقابل كل لبنانيين». وقد كان صعباً في تلك الفترة المحاجة بضرورة التفريق بين النظام السوري والشعب السوري، وبضرورة التدقيق بهذه الأرقام الفلكية، وإبقائها خارج التجاذبات السياسية وإبقاء ملف العمال السوريين بعيداً عن المزايدات السياسية.

بعدها جاء اغتيال الرئيس الحريري في العام 2005، وانسحاب القوات السورية، وحرب العام 2006، وإعادة التوضعات السياسية في الساحة اللبنانية، لتسحب مؤقتاً ملف أعداد السوريين في لبنان من التداول السياسي. وكان يجب انتظار اندلاع الثورة السورية، وتوافد اللاجئين السوريين بكثرة إلى لبنان هرباً من القمع الوحشي الذي مارسه النظام السوري، ومن عسكرة الثورة، لإعادة فتح هذا الملف بشكل أكثر إلحاحاً، وطرح قضية الأرقام الخاصة بالوجود السوري في لبنان من جديد في قلب التجاذبات السياسية.

اليوم، تتفق الحكومة اللبنانية والعديد من المنظمات الدولية في لبنان (المفوضية العليا للاجئين، الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على تقدير عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان بما يزيد قليلاً عن المليون نسمة، وتذهب بعض الأرقام إلى الحديث عن مليون ونصف مليون كعدد إجمالي للسوريين المقيمين في هذا البلد. وتستخدم هذه الأرقام في تقارير المنظمات الدولية والبنك الدولي، وفي أروقة الأمم المتحدة، وفي اجتماعات ممثلي الحكومة اللبنانية مع المانحين الدوليين، للتخطيط للإجراءات اللازمة للتعامل مع ملف اللاجئين ولدق ناقوس الخطر حول «الوضع الكارثي» في لبنان، ومن أجل حشد المساعدات والأموال اللازمة لدعم لبنان في معالجة ملف اللاجئين السوريين على أراضيه.

وبات الجميع، بدءاً من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مروراً بأنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصولاً إلى غالبية السياسيين الدوليين واللبنانيين، متفقين على أن ربع سكان لبنان باتوا اليوم من المواطنين السوريين.

لسنا هنا في معرض التشكيك بصحة هذه الأرقام، وإن كان من الضروري التعامل مع الكثير من الحذر خصوصاً في ظل غياب ميكانزمات حسابية وإحصائية فعالة تدقق وتسجل ليس فقط عدد الداخلين السوريين إلى لبنان وعدد المسجلين في قوائم اللجوء لدى المفوضية العليا للاجئين، ولكن أيضاً عدد المغادرين والمتسربين هرباً إلى تركيا وأوروبا، أو عدد العائدين إلى سوريا، خصوصاً أن لبنان بات المعبر الرئيسي للاجئين السوريين من مناطق سيطرة النظام باتجاه تركيا وأوروبا، والكثير منهم حريص على عدم شطب اسمه من قوائم المفوضية العليا للاجئين.

* كاتب سوري ومخرج أفلام وثائقية

يقيم في لبنان منذ العام 2000 ونشر في العديد من الصحف اللبنانية

شعوب متأمرة لا تستحق أن تريد

ردينا البعلبكي*

في الساعات القليلة والدامية التي فصلت بين تحوّل تحرك 22 آب 2015 في بيروت من تحركٍ مطلبّي «سياسيّ» محدود الأهداف، إلى حراكٍ ذي أبعادٍ سياسية، إثر استخدام القوى الأمنية القوّة بوجه المتظاهرين السلميين، سادت حالة من «الأوفوريا» الجماعية العامة، شملت اللبنانيين والسوريين معاً.



كان الظنّ ربما أن بيروت عصيّة على ثقافة القمع التي تسعى إلى تعميمها الأنظمة السلطوية في المنطقة، لنزع أي طابعٍ سلمي عن الاحتجاجات الشعبية، خصوصاً تلك التي انطلقت أوائل عام 2011، ويبدو أن مفاعيلها تجاوزت الإقليم الشرق أوسطي، لتفرض نمطاً جديداً من السياسات، بل والاستراتيجيات العسكرية، على مستوى القوى العالمية.

لقد واجهت الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي الاحتجاجات الشعبية بشتّى الوسائل العنفيّة، من القمع الأمني الرسمي، إلى استخدام مجموعات «مدنية» مثل «البلطجيّة» (مصر) و«الشبيحة» (سوريا)، وصولاً إلى تدمير البلاد على رؤوس المدنيين، تحديداً في ليبيا وسوريا. في سوريا، لم يكتف نظام الأسد بدفع الثورة إلى العسكرة كخيار شبه وحيد، بل سعى ونجح إلى حد بعيد في خلق جماعات تكفيرية تمتهن الإرهاب، ما وضع المنتفضين السلميين أمام أحد خيارين: إما الخضوع للإرهاب التكفيري وفقدان الأمن، وبالتالي وقف الاحتجاجات، أو استباحة دمايهم تحت عنوان «مكافحة الإرهاب».

في ظل هذه الثنائية (الإرهاب و«داعش» نموذجاً، أو الاستبداد أي النظام الديكتاتوري القائم)، بقيت بيروت، على الرغم من كل الأزمات السياسية والدستورية التي تعصف بالنظام اللبناني، خارج هذه النمطية: بقي اللبنانيون يتمنّعون بحق التظاهر والاحتجاج ليس فقط من دون التعرّض لقمع، بل حتى بحماية القوى الأمنية - بغض النظر عن القوى المسيطرة على الحكومة - سواء في وقفاتهم الاحتجاجية لأسباب تتعلق بشؤونهم الداخلية، أم في تلك الاحتجاجات المشتركة مع سوريين يعيشون في بيروت وبقية المناطق اللبنانية، رفضاً للمجازر التي ترافقت مع الثورة السورية. كان العالم العربي، ومن ضمنه كثيرون من أبناء الشعب السوري تحديداً، يرون في التغيير الذي حملته انتفاضة 14 آذار بالظاهر، معاني ربما لم يدركها اللبنانيون أنفسهم يومها.

فبعد قيام الثورة السورية في آذار 2011، والتعامل معها منذ البداية بعنف مفرط وممنهج، كان طبيعياً أن تثير تظاهرات بيروت الحاشدة ابتداء من 22 و29 آب 2015، نوستالجيا السوريين المعارضين المقيمين فيها، سواء أولئك الذين بقوا في لبنان أم الذين كانوا هنا واضطروا للهجرة.

لقد أيقظت تظاهرات بيروت السلمية مرحلة التظاهرات السلمية للثورة السورية في وجدان شبان وشابات سوريين يقيمون فيها أو اتخذوا منها محطة في رحلة نفيهم عن سورياهم، وأصبحوا جزءاً من نسيجها الاجتماعي وغليناها السياسي المرتبط في قسم كبير منه بقمع انتفاضتهم الشعبية.

وترافق ذلك مع شعور بالصدمة تجاه سلوك سياسي وامني غير مسبوق في لبنان، في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية، خصوصاً القمع الذي مارسه القوى الأمنية اللبنانية بحق المتظاهرين، ثم التوقيف، قبل أن يرافق ذلك مسار سياسي مواز لكنه يصبّ في الاتجاه «القمعي» نفسه حيث اتهم وزراء وقوى سياسية شتى تظاهرات بيروت بأنها «مؤامرة». ووصل الأمر إلى حد صدور بيانات رسمية من أجهزة أمنية تحذّر من اندساس عناصر من «داعش» في التظاهرات، واتهام منظمي الحراك الشعبي بأنهم مرتبطون بمؤامرة تخريبية تقودها «دولة عربية صغيرة». هكذا أثار الحراك السلمي في بيروت لدى السوريين ردّي فعل: الأول تمثّل في نوستالجيا وحسرة وصلنا إلى حد كادوا يحسدون رفاقهم اللبنانيين على «هامش الحرية الواسع» في التخطيط والتنظيم وتنفيذ التظاهرات، لهول ما مورس ضدهم من عنف ممنهج بوجه تظاهراتهم السلمية والتي تحوّلت في حارات قديمة بدمشق والغوطة وغيرها إلى ما يشبه عرس احتفالي بالحرية، فيما وصل القمع إلى حد القتل المباشر خلال تظاهراتهم الأولى في درعا وحمص.

لقد نكّات تظاهرات بيروت جراحاً قديمة، وكاد بعض السوريين يبدي

بالكف عن المطالبة بالتغيير لأنهم شعوب لا تستحق الحرية. فوسط كل النكسات، وفي وقت بات فيه تعبير ثورة مرادفاً لكل خراب، جاءت تظاهرات بيروت لتدحض كل نظريات المؤامرة التي ألصقها نظام دمشق وحلفاؤه الإقليميون والدوليون بكل حراكٍ سلمي، فكيف يمكن للمعارضين السوريين عندها أن يمنحوا حماسهم لتقديم «النصائح» همساً للبنانيين حرصاً على عدم وقوع «ثورتهم» بما وقعت به ثورة السوريين؟ ولعل هذه الوقفة القصيرة لبيروت مع التحركات الشعبية الحقيقية تدكّرنا بأن المطلوب في هذا الجزء البائس من العالم أعداؤه من صنّاع القرار، والمنظّرون للمؤامرة من ساديين ومشيطنين لأي تحرك حاضرون «ناضرون» في كل لحظة، يبحثون عميقاً في تاريخ وجوه التحركات عن «وصمة عار» متخيلة، ومن «سينيكيين» أخسرتهم الخيبات القدرة على الإيمان باللحظات الحقيقية والعفوية وغير المؤامراتية وغير المنظمة. إنه انتصار واحد مهّد لكل انتصارات أنظمتنا على وجعنا، هو: إقناعنا أفراداً وجماعات بأننا شعوب لا تستحق أن تريد.

استغرابه من اعتبار اللبنانيين أن «الغاز المسيل للدموع» و«الهاوايات» و«الرصاص المطاطي» و«الرصاص الحي» في الهواء والمياه، هي استخدام للعنف من قبل السلطة، وتمنى بعضهم لو أتيح لهم تنظيم تظاهرة سلمية ولو لساعة. وفي هذا السياق يقول أحد الناشطين: كنا نعدّ العدة أسبوعاً حتى نفوز بتظاهرة سلمية لأقل من دقيقة وقبل وصول الأمن، ولو كان هذا هو القمع الذي واجهنا به النظام لأسقطنا 4 أنظمة في سوريا».

أما ردّ الفعل الثاني، فأق مستنكراً وخائفاً في آن بعد اتهام الحراك اللبناني بأنه «مؤامرة خارجية»، وممول من «دولة عربية صغيرة». وشعروا أنه حتى بيروت لا يحق لها أن تقدّم نموذجاً عن مجتمع مدني وسلمي يمكن التحويل عليه للتغيير بعيداً عن الصورة النمطية التي نجحت الأنظمة في تسويقها غربياً، ومفادها أن كل احتجاج هو «مؤامرة» أو سيؤدي إلى حكم «داعش» للمنطقة.

إحتاج السوريون في الوقت العصيب والمفصلي الذي تمر به ثورتهم إلى دليل إضافي يشهرونه في وجه العالم بأن الثورة ممكنة، والمطالبة بالحرية حق يؤدي إلى الديمقراطية لا إلى المعتقالات والقبور. لا بل أرادوا أن يكون حراك بيروت جرساً يهزّون به وعي مواطنيهم في سوريا والعالم العربي الذين نجحت الأنظمة السلطوية في إقناع قطاعات كبيرة منهم

رهاب أم إرهاب (عن لاجئين سوريين فقدوا الأمان مرتين)

نوال مدلي* - محمد حسن*

كلما طالت الأزمة السورية يزداد شعور اللاجئين السوريين في لبنان بعدم الأمان. وقد أسهمت بعض الإشكالات الأمنية التي تحصل بينهم داخل المخيمات، وأحياناً أخرى بينهم وبين المجتمع المضيف، في تفاقم هذا الشعور. كما أن التفكك الذي يصيب مجتمعات الحروب، ويحوّل أفرادها إلى أناس مهمشين، جعل الكثيرين يختارون المغامرة بحراً للوصول إلى الأمان النفسي والمادي المنشود.

ومما لا شك فيه أن النظرة العنصرية تجاه اللاجئين، والتمييز الحاصل ضدهم في كل المجالات، أوجدا نوعاً من التنافر بينهم وبين المجتمع المضيف، وزرعا نوعاً من القلق لدى الطرفين.

من مشاهداتنا في مخيمات البقاع:

• منى من مدينة «إدلب»، عمرها 15 سنة، تزوجت أمها وتركتها مع أختها غير الأشقاء، فزوّجوها أكثر من مرة ليقبضوا مهرها. وكانت في كل مرة، تجبر على العيش مع شخص غريب، ثم تطلق وتعود إلى المخيم. طرحنا قضيتها على جمعية تُعنى بالعنف الممارس على الفتيات، وأبدت استعدادها للمساعدة، لكن واجهتنا صعوبتان، الأولى: الحصول على أمر حماية لدخول المخيم، والثانية: استحالة عودتها إلى المخيم، فالجمعية تستقبلها شهرين في حال رضي أختوها كونهم أوصياء عليها.

• رجاء من مدينة حلب، عمرها 16 سنة، تعيش مع والدتها التي بسبب انهماكها بالعمل كانت تتركها وحيدة، لتكتشف بعد فترة أنها تتعاطى مع صديقاتها مخدرات يؤمنها لهن شاب لبناني من البلدة التي تقيم فيها، وهنا قدمت الأم شكوى ضده لدى رئيس البلدية فألقي القبض عليه، وسُجن لمدة شهر. وحاولت الأم حماية ابنتها فراحت تصطحبها معها إلى عملها وتحبسها في غرفة، لكن بلا جدوى ذلك أن رجاء كانت قد ابتليت بالإدمان، وتنتابها نوبات صراخ وجنون حين لا تتوفر لها المواد المخدرة. لدى اطلاعنا على هذه الحالة، قمنا بتأمين اتصال على مدى شهرين بين الأم وإحدى الجمعيات التي تعمل حالياً على معالجة رجاء، لكن لا أحد يضمن وقوعها مجدداً فريسة للذئاب حين تعود إلى البلدة، لذلك نضع هذه القضية برسم المفوضية.

• بعد كل حادث أمني في لبنان، يقتحم عناصر من القوى الأمنية مخيماً في بر الياس، ويطلبون هويات سكانه، وإذا وجدوا شخصاً لا يملك أوراقاً ثبوتية أو لديه إقامة منتهية الصلاحية، يعتقلونه ثم يخلون سبيله بعد التحقيق. عن هذا الأمر، يقول وسام: دخول عناصر القوى الأمنية إلى المخيم أمر مخيف، رغم أن ذلك من حقهم، لكن ما يخيفنا أكثر



© نوال مدلي

تلك المعلمة التي تحتاج إلى التربية.

• مريم دياب من مدينة إدلب، عمرها 17 سنة، ولدت 3 توأم في مستشفى متعاقد مع المفوضية، وتوفيت بعد 24 ساعة من الولادة بسبب نزيف حاد، ولم يتم التحقيق في الموضوع. في اليوم التالي أعطى المستشفى الإذن للأب بأخذ أطفاله، وكان وزن كل طفل منهم كيلوغراماً واحداً، بعد أسبوع زرنا العائلة فوجدنا أحدهم ويدعى «خالد» يتنفس بصعوبة، ولما استشرنا طبيب أطفال سورياً، طلب وضع المواليث الثلاثة في حاضنة المستشفى. بعد يومين توفي خالد، وعاد شقيقاه بعد أسبوع إلى الخيمة، وعيّنا لهما ممرضة خاصة.

قد يكون اعتراف الأمم المتحدة بالتقصير في حماية اللاجئين فضيلة إضافية في تاريخها الإنساني، لكن هذه الفضيلة لا تكتمل إلا بقراءة أكثر عمقاً لملف اللجوء. فبعض الحالات الإنسانية تحتاج إلى تفاعل مباشر، ولا تحلّ بتقارير رسمية جافة يرفعها وسطاء، عدا عن أن الطرق البيروقراطية تفرغ المهمات الإنسانية من معانيها، ومعنى الأمم المتحدة مرداف للإنسانية.

* ناشطة لبنانية في مجال حقوق الإنسان
* صحافي سوري وناشط في مجال حقوق الإنسان

صوتها: «أنا ما عندي «واتساب»... إيه؟»، فرماها شرطي البلدية خارجاً.

• في أحد مخيمات بر الياس، الشاويش هو صاحب الأرض، يؤجر الخيمة بـ 100 ألف ليرة أو 100 دولار. كانت الفتيات في هذا المخيم يذهبن إلى المدرسة، بعد 5 سنوات على النزوح أصبحن بعمر 14 و 15 عاماً، فشغلن الشاويش في أرضه. ورغم انه متزوج من امرأة سورية ولديه 3 أطفال، تزوج قاصراً، بعد موافقة والدها الذي وعده باعفائه من إيجار الخيمة، فعادة، الأب هو الذي يبيت في موضوع الزواج. وبعد سنة، تزوج الشاويش قاصراً أخرى، فاصبح لديه 3 زوجات، وهو الأمر النهائي في المخيم، ويميّز بين الخيم، خصوصاً في توزيع المساعدات، وعلى الجميع مسابقتها، وإلا يحل عليهم غضبه.

• يذهب مهند ابن الـ 5 سنوات، للمرة الأولى إلى مدرسة للتعليم البديل، يمشي حاملاً محفظته مزهواً كالطاووس. يعود إلى البيت فتسمع الجارة صراخه، وصوت أمه تشتتمه وتضربه، تتدخل الجارة وتسألها: لم تضربينه بهذه القسوة؟ تجيب: «من ساعتين عم درسه، وما عم يحفظ». تجد الجارة وهي مدرسة ابتدائية، في دفتر مهند، ان المعلمة أعطته 13 حرفاً أبجدياً للحفاظ في اليوم الاول! فتقول لها: «ممنوع تضربه وممنوع يحفظهن»، وتتصل بمدير المدرسة شارحة له ما فعلت

هو الطريقة المهينة التي يعاملونها بها. مرة رمى العسكري شاباً على الأرض ليفتشه فصرخ أحدهم بوجهه قائلاً: «نحن مو حيوانات».

• تعرّض أحد مخيمات البقاع الغربي لحريق كبير، فقررنا إقامة ورشة عمل للأطفال المصدومين، في مدرسة للتعليم البديل في المخيم. وصلنا صباحاً، وانتظرنا الشاويش ليأتينا بالمفتاح. تجمّع حولنا نحو 100 طفل، تسلق عدد منهم بوابة المدرسة، فانها عليهم الناظر بالعصا، ودار بيننا جدال طويل، طردنا الشاويش على اثره، ونقلنا الورشة إلى مخيم في بر الياس. عادة يتصرف الشاويش بهذه الصفاقة، ولا جهة رسمية عليا تحاسبه، حيث لا مرجعية له من قبل الجمعيات المشرفة على اللجوء، وقد أعدنا نص شكوى بهذا الخصوص مرفقة بالصور لمن يهمه أمر المتابعة.

• إحدى البلديات وزّعت قسائم مازوت على اللاجئين لديها، وطلبت أن تأتي الفتيات لتسلم القسائم. تتقدم الفتاة لأخذ القسيمة من عضو البلدية، فيطلب رقم هاتفيها، ويسألها إذا كان لديها خدمة «الواتساب» ويسجل الرقم والاسم. سيدة عجوز كانت تنتظر دورها، وتراقب، لم ينادها، اقتربت منه وسألته: «اين قسيمي؟». أجابها: «ليس لك قسيمة عودي في يوم آخر». فوقفت وسط صالون البلدية ونادت بأعلى

قراءة للأوضاع الحقوقية أمام المراجع القضائية والأمنية

ديالا شحادة*

يصعبُ على الحقوقيين الذين يتابعون عن كثب أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان، أن يصفوا هذا البلد بأنه «ملاذ» للهاربين من الموت والتعذيب. وما أكثر الملاجئ التي تقي من موت ولا تعفي من معاناة.

في الملجأ اللبناني، يحطّ المواطن السوري بحثاً عن محطة سلام، وينتهي مجدداً ضحيةً لسلسلة مترابطة من المعانات بسبب الإجراءات الرسمية اللبنانية بحق اللاجئين السوريين، حتى صار المواطن السوري يشعر بأنه «يُقاَصص» لأنه لجأ إلى لبنان، وكأن اللجوء خيارٌ رفاهية.

يكفي لتوضيح المقصود بـ«القصاص اللبناني» عرض نبذة عن تجارب اللاجئين السوريين على مستوى كل من المديرية العامة للأمن العام، والجهاز القضائي (شرطة وقضاة)، وكذلك على مستوى عصابات الاحتيال التي تتلقفهم مثل خشبة هشة في محيط، إضافة إلى استغلالهم من قبل أرباب العمل اللبنانيين في ظلّ تنصل وزارة العمل من توفير أي حماية لهم.

خشيةً من أن يتمّ زجُّه في السجن لأي سبب حقيقي أو ملفّق، وخصوصاً عند عجزه عن تأمين شروط إقامته القانونية في لبنان. وقد أدى ذلك إلى تحوّل اللاجئين السوريين إلى لقمة سائغة لدى شبكات المحتالين والنصابين، الذين يستغلّون التوجس الأمني لدى أولئك فيستضعفونهم أو يهددونهم بتفليق التهم لهم إذا ما فكروا بالتوجّه إلى القضاء عند تعرضهم للظلم. وما أكثر عصابات الاحتيال والنصابين الذين سلبوا المدخرات القليلة للاجئين السوريين وعداً بتأمين الهجرة أو جوازات السفر أو تأشيرات السفر، أو حتى لإنجاز معاملات الأمن العام المستعصية! حتى أن عدداً من هذه العصابات وهؤلاء المحتالين يقوم مرات كثيرة بتوظيف لاجئين سوريين لتنفيذ الأعمال الاحتيالية، ويجعلونهم «كبش الفداء» إذا ما تجرأت ضحية من الضحايا على محاولة استرداد حقها عبر القضاء اللبناني.

الأمن العام: أعباء ملحة تتجاوز الموارد الحالية

بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 139 الصادر بتاريخ 12/6/1959، أصبح الأمن العام في لبنان مديرية عامة ترتبط بوزير الداخلية مباشرة، ويتأسها مدير عام، وتتضمن مهامها في ما تتضمن: «مراقبة الأجانب في كل ما يتعلق بدخولهم إلى لبنان، وإقامتهم فيه، وخروجهم منه، ومراقبة تنقلاتهم، والسهر على حمايتهم»، وإعداد البلاغات والملاحقات المتعلقة بالبحث ومنع السفر ومنع الدخول، فضلاً عن مهام أمنية تتمثل بـ«جمع المعلومات لصالح الحكومة وخصوصاً المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية». ولقد منحت هذه الصلاحيات لهذه المديرية سلطة شبه مطلقة في التحكم بالأوضاع القانونية والأمنية للسوريين في لبنان، فلا يمكن أن يعبر أي سوري الأراضي اللبنانية من دون أن يزور أحد فروع الأمن العام أو مديريته، ومن دون أن يكون له ملفّ منظم فيه؛ وهو لا يُحال على المحاكمة قبل أن تستجوبه أولاً شعبة المعلومات التابعة للأمن العام وفق ضروب متفاوتة من اللين أو الشدة، بحسب الدرجة الأمنية للشبهة المحيطة بالموقوف؛ ولا يُخلى سبيل محكوم نفذ عقوبته إلا بعد سوجه إلى نظارة المديرية العامة للأمن العام في بيروت، وإجراء تحقيق ختامي معه. كذلك لا يُسمح لأي سوري لم يتمكن من تأمين شروط إقامته أن يغادر لبنان من دون أن يستحصل أولاً على إذن المغادرة من الأمن العام، عبر معاملاتٍ مثقلة بالرتابة الإدارية تمتد لأشهر في أغلب الحالات... ومنذ مطلع العام 2015، فرض الأمن العام على السوريين شروطاً جديدة لدخولهم إلى لبنان وإقامتهم فيه، ولخروجهم منه كذلك. وقد تشكّلت القناعة لدى كثير من اللاجئين بأن المحرك الرئيسي لهذه الشروط لم يكن حفظ الأمن بقدر ما كان تصعيب الحياة عليهم ودفعهم إلى مغادرة الملجأ اللبناني عند أول فرصة. فبمعزل عن الرسوم المالية المرتفعة نسبياً (200 دولار أميركي) التي تفرضها المديرية سنوياً على كل مواطن سوري فوق الـ15 سنة حتى ضمن الأسرة الواحدة، غير غرامات الدخول خلسة (بين 400 و633 دولاراً أميركياً)، يوجب الأمن العام على كل لاجئ سوري إيجاد أسرة (أو ربّ عمل) لبنانية تكفله، ومالك عقار يتعهد بسكنه لقوننة إقامته في لبنان، تحت طائلة توقيفه تكديرياً، وإصدار قرار تسفير وبلاغ «منع دخول» بحقه (وهو لا يزال في لبنان!). ويتم التساهل في هذه الشروط مرات بحسب سنّ اللاجئ (فوق الستين) ومحل إقامته

العسكرية بعد إخضاعهم لتحقيقات قاسية لدى استخبارات الجيش (تحدث عدد منهم عن تعرضهم لسوء معاملة وقال عدد آخر انهم ارغموا على التوقيع على افادات يجهلون مضمونها وهم معصوبو الأعين)، ووجهت اليهم تهم الإرهاب من دون أدلة كافية في معظم الحالات والكثير منهم ينتظرون منذ أكثر من عام صدور قرار ظني بحقهم من قبل المحكمة العسكرية للسير بدعاوهم. وكثير من هؤلاء هم من السوريين المعارضين (العلمانيين) الذين لجأوا إلى لبنان قسراً بعد سقوط مناطق سورية حدودية بيد الجيش السوري النظامي أو بيد الجماعات السورية المسلحة المتشددة في العام 2014، واستقروا مع أسرهم في منطقة عرسال والبقاع الغربي آمليين في الوصول بطريقة ما إلى دول إعادة التوطين الغربية. وبينهم أطفال أوقفوا وهم دون سنّ الرابعة عشرة (متهمون بالإرهاب كذلك). ويبدو من خلال الإفادات أن أي سوري صار عرضة لتهمة الإرهاب في حال تم توقيفه في ظل وقوع حوادث أمنية. والمعروف أن تهماً كهذه تحرم المتهم بها في معظم الأحوال من فرصة إخلاء سبيله قبل صدور حكم نهائي بحقه في نهاية محاكمات بطيئة كثيراً ما تمتد لأعوام.

أكثر من ذلك، ونظراً إلى سرعة الأجهزة الأمنية في توقيف السوريين عند أدنى شبهة، صار اللاجئ السوري يخشى طرق باب القضاء كصاحب حقّ

القضاء: حفظ الأمن مقابل تطبيق العدل

في موازاة الأحكام القضائية المشرفة للقضاء اللبناني التي تطبّق القانون على السوريين من حيث هم لاجئون، والتي تأخذ بالاعتبار عنصر الضرورة الإنسانية، وأيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الالتزامات الدولية للبنان، بهدف تبرئة الموقوفين بموجب تهم «الدخول خلسة» و«التزوير» و«استعمال المزور»، يسجل في عدد من الحالات تطبيق نهج ضيق يتجاهل السياق الإنساني للصيق بالفعل موضوع الحكم، من أجل إصدار أحكام إدانة بحق هؤلاء اللاجئين الموقوفين بموجب التهم المذكورة، وفرض عقوبات حبسية تتراوح مدتها عموماً بين شهر وستة أشهر، وغرامات مالية يتراوح أكثرها بين 200 و400 دولار أميركي. علماً أن معظم الموقوفين بهذه التهم هم من اللاجئين الذين اضطروا للاستعانة بمعقبي معاملات (محتالين) من أجل الاستحصال بكلفات مرتفعة على مستندات ثبوتية من سوريا، أو من أجل تجديدها أو تخليص معاملات الدخول إلى لبنان في الممرات الحدودية المكتظة.

إلى ذلك، تغصّ السجون اللبنانية اليوم، وخصوصاً سجن رومية، بمئات اللاجئين السوريين الذين أوقفوا من دون أن يثبت تورطهم بأي جرم في المناطق التي شهدت أحداثاً أمنية في لبنان، وأغلبهم أحيلوا على المحكمة



كل هذا من دون ذكر الاستغلال الفاحش للاجئين السوريين من قبل أرباب العمل في ظل امتناع وزارة العمل عن منح إجازات عمل لهم، وبالتالي حرمانهم من الحماية التي يكفلها قانون العمل اللبناني، ما اضطرّ عدداً كبيراً منهم إلى العمل وفقاً لشروط غير إنسانية، وطيلة دوامات تمتد «من الفجر إلى النجر»، ومن دون راتب سوى «البقشيش» (!)، فقط من أجل تأمين كفاف يومهم وردّ الجوع والتشرد عنهم.

يطول الحديث عن الأوضاع الحقوقية المتردية للاجئين السوريين في لبنان، مع التشديد على أن البحث الحالي إنما يتناول، كما أظهرتها التجربة حصرًا، هذه الأوضاع أمام المراجع القضائية والأمنية اللبنانية. وهو غير معني بنقاش أوضاع السوريين لجهة عمليات الإغاثة الإنسانية مثلا، أو خطط الدعم الطبي والتربوي وغير ذلك. ولن يتسع البحث كذلك هنا إلى مقارنة معاناة هؤلاء في مسائل حيوية أخرى، مثل محاولة إنجاز معاملات أحوالهم الشخصية (ولادة وطلاق وغير ذلك) لدى المراجع المختصة اللبنانية والسورية، أو مثل محاولة الاستحصال على جوازات سفر سورية (حتى بعد صدور المرسوم التشريعي السوري رقم «17» في نيسان الماضي)، وغير ذلك.

يطول الحديث، وليس ما سبق سوى غيض من فيض. وبغياب الإرادة السياسية اللازمة، سيستمر لبنان بالتعامل مع لجوء السوريين إليه وكأنه خيار، وليس كحق طبيعي أقرت به كل شرائح حقوق الإنسان.

* محامية لبنانية وخبيرة قانونية في القانون الجنائي الدولي
*محامية سابقة ومُتحدثة للإعلام العربي لدى المحكمة
الجنائية الدولية بين 2009 و2013

بسيطة مثل طلبات «رفع اللباس»، و«استرداد معاملة»، و«إعادة نظر بقرار تسفير»، و«تسوية إقامة»، و«استرداد مستندات ثبوتية»، يتطلب أشهرًا، فيما تضيع في أدراج الأمن العام، مرات كثيرة، الأرقام الحقيقية للمحاضر التي تُحال بموجبها الأوراق الشخصية الثبوتية للسوريين المخلى سبيلهم على المحاكم المختصة.

والحقيقة أن إدارة الأمن العام بذلت جهوداً من أجل تلبية التزاماتها لجهة معاملات الإقامة والمغادرة وغيرها من المعاملات الخاصة باللاجئين السوريين تحديداً. وقد نجحت المديرية خلال الأشهر الأخيرة في تخفيف الضغط عن مراكزها الرئيسية والإقليمية عبر تمكين غالبية كبيرة من اللاجئين المنتهية إقاماتهم من إنجاز معاملات المغادرة مباشرة في المراكز الحدودية براً وبحراً وجواً، كما قدّمت للدخول خلسة فرصة تسوية أوضاعهم للبقاء أو المغادرة في مهل معقولة نسبياً.

ولكن الحقيقة الأهم التي يجدر الاعتراف بها هي أن المديرية العامة للأمن العام لن تكون قادرة، في ظل استمرار الأزمة السورية الراهنة، على تقديم أداء جيد لتلبية جميع المهام الموكلة إليها من دون توسيع وتطوير مواردها الإدارية والبشرية وتكثيف تعاميمها مع متطلبات الظروف الراهنة والمتقلّبة. هذا مطلب ملحّ يجب على المعنيين عدم الاستخفاف به. ومن شأن تطوير كهذا أن يخفف من معاناة اللاجئين السوريين في لبنان وكذلك من الأعباء الملقاة على عاتق موظفي الأمن العام الذين يضطرون مرات إلى العمل خلال الإجازات الأسبوعية أو الرسمية من جراء الضغط المطرد في ما يتعلق بمعاملات اللاجئين... ولن يتسع البحث الحاضر لتفصيل شكل التحسينات الإدارية المطلوبة من المؤسسات الأمنية والقضائية في لبنان. ويقتضي لذلك مقالاً آخر.

(عرسال). وبخلاف الشروط المنصوص عنها، ترفض العديد من معظم فروع الأمن العام منذ منتصف العام الحالي استمارات التسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كبديل للكفيل، علماً أن المفوضية تمتنع عن تسجيل لاجئين جدد منذ بضعة أشهر.

وتغصّ نظارات مديرية الأمن العام وفروعها في مختلف المناطق اللبنانية بالموقوفين السوريين، الذين يدخلونها ويغادرونها كل شهر بالآلاف، وحيث يُحجزون في أوضاع إنسانية وصحية متردية ريثما يُتخذ القرار إما بإحالتهم على المحكمة المختصة أو بإخلاء سبيلهم، مع منع المحامين من لقائهم أو التوكّل عنهم طيلة فترة التحقيقات الأمنية (شعبة المعلومات). ولهذا الاكتظاظ تحديداً، يضطر الأمن العام إلى التأخر في سوق الموقوفين والسجناء من المخافرات لفترات تمتد إلى أسابيع، حتى حين يكون التوقيف تكديراً أو العقوبة الحبسية قد نُفذت.

عدا عن ذلك، تتوخّد معاناة اللاجئين في الوقوف ضمن طوابير الانتظار الطويلة طيلة ساعات مضيئة أمام فروع الأمن العام ومديريته من أجل متابعة معاملة لا تُنجز إلا بعد زيارات متكررة ومماطلات بيروقراطية في الغالب. ولا شك أن الأعداد الهائلة نسبياً للاجئين السوريين في لبنان (أكثر من مليون لاجئ بحسب آخر إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - UNHCR) أرخت بظلالها على أداء الأمن العام كمؤسسة ذات قدرات وموارد مالية وبشرية محدودة وموكلة في الوقت عينه بمتابعة كل شاردة وواردة تخصّ تحركات اللاجئين ضمن الأراضي اللبنانية، على مستوى القدرات البشرية والإدارية، ويتجلى الضغط الكبير على هذه المؤسسة في عدم قدرتها على حسن تطبيق التعاميم الكثيرة التي تصدرها وتعذّل منها كل شهرين تقريباً، حتى صار إنجاز معاملات

عن يونس .. أو جيل «لن نعود»

حسان القاش*

باعتباره قاصراً، ولا يستطيع الاستفادة من دروس اللغة المجانيّة قبل أن يُتمّ معاملة اللجوء التي تحتاج نحو تسعة أشهر. وكان قراره أن يتعلّم اللّغة ليتمكن من الاعتماد على نفسه، فنجح في اكتسابها خلال أربعة أشهر في أحد المعاهد. وبهذا أصبح أكثر ثقة بنفسه وقدرته على مواجهة الحياة، فقصّد وكالة رعاية الشباب، والتقى فيها لوليتا، المُساعدة الاجتماعية التي أرسلته إلى سكن تابع لإحدى الجمعيات التي تُعنى بالشباب، وأصبحت مسؤولة عن ملّفه إلى جانب نيكولا، المساعد الآخر، بعدما حصل على حقّ اللجوء.

وهكذا وجد يونس نفسه في مواجهة لحظة مصيريّة في حياته، ذاك أنّ المهمة الرئيسيّة لكل من لوليتا ونيكولا هي أن يساعده في تقرير شكل حياته في فرنسا، لكنه تخبّط في الصراع بين توجّه الاثنين. ففيما كان نيكولا يضغط عليه مدفوعاً برغبته في توفير المساعدات التي يتلقاها، ليجد له عملاً متواضعاً، كانت لوليتا تؤمن به وبرغبته في تحقيق حلمه بدراسة السينما، ولكن في النهاية انتصر الإثنين معاً، وانطلق يونس في 7 أيلول المنصرم إلى جامعته، ليبدأ حلمه الأثير بالتحقق.

لقد كان لظهور يونس في حياتي أثر عميق، فعدا عن المواسة التي قدّمتها لي صُحبته في فترة كنتُ أموتُ فيها شوقاً وقهراً وغضباً من حال الشتات، زاد هو من عشقي لفرنسا وامتناني لها لما قدّمته له ولابني الصّغير وردّ قبله، كما جعلني أشعر بالفخر به، وزاد إيماني بقدرات الإنسان السوري وحبّه للحياة، بعكس ما يتخيّله البعض.

كنت كلما التقيته أرى فيه ورد، وأتمنّاه أن يكون في مثل شجاعته وذكائه وطموحه عندما يكبر. إنهما رمز الأمل لنا في شتاتنا وتشردنا، سواء عادا إلى وطن لم يعرفاه أم لم يعودا، لا فرق عندي، المهم أنهما نجّوا من المأساة، ووجدوا وطناً استحقّهما واستحقّاه.

* كاتب وصحافي سوري



سقطت من رجل عبّر أمامه وبدل أن يناديه احتفظ بها ليشتري خبزاً وجبناً. في تلك الفترة انقطع ما تبقى من حبل السرة بينه وبين وأهله، وأصبح فيها ناضجاً حتى بدا أكبر من عُمره. وهو لم يشتك أو يتذمّر، بل أخفى عن والديه تفاصيل معاناته، كذلك الحادثة التي تلقى فيها صفة داخل المسجد من شاب شيشاني ارتاب منه فطرده من المكان فيما بقي أصدقاؤه يتفرجون عليه، لتنتهي علاقته المؤقتة بذلك المكان الذي لم يقصده إلا بحثاً عن شيء من الطمأنينة، كونه لم يكن في الأصل متديناً، بل علمانياً منفتحاً كحال عائلته.

بمرور الأيام، إنتقل يونس للعيش مع أحد أصدقائه بعدما وصله بعض المال من أبيه، ذاك أنّه لم يكن يحقّ له وقتها الحصول على معونة ماديّة من الحكومة

رحمته وسيطرته، وقضى معه أياماً من الذلّ والقهر والتشردّ أنفق خلالها نقوده القليلة عليه وعلى زوجته بحجة مشاركتهمما بيتهم الحقيق، في وقت كان يدور فيه ناصر من مكان إلى آخر ليُطعمه من المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيريّة للفقراء، وليأخذه بعدها إلى مأوى ليعيش فيه، حيث أمضى شهرين ونصف الشهر وحيداً بين المشرّدين وبائعي المخدرات، ليسمح لنفسه أخيراً بالبكاء المخنوق بالضمّت، إذ كان يخشى أن تظهر عليه علامات الضعف في بيئة لا مكان فيها للضعفاء، وقد كان أصغر الموجودين سنّاً.

تلك كانت أتعس أيام يونس، الولد المدلّل وابن الطبقة الوسطى الذي انحدرت به الظروف إلى أدنى مستوى، وجعلته في إحدى المرات يلتقط قطعة نقود معدنيّة

لم تبدأ قصة يونس يوم ركب البحر من ليبيا إلى جزيرة «سردينيا» الإيطالية، إذ إنه قبل ذلك، كان ضحية ثلاث ثورات دفعة واحدة!

ففي السنة التي حصل فيها على البكالوريا في ليبيا، حيث كان يقيم مع والديه، اندلعت الثورة هناك، وعاش مأسياً وأخطارها، وتنقل مع والدته من مأوى إلى آخر هرباً من المعارك، بينما كان والده محاصراً في مدينة أخرى ولا يستطيع التواصل معهم. أما الهدوء الذي ساد بعد سقوط معمر القذافي مكّتهم من العودة ومحاولة متابعة حياتهم اليومية، فكان أشبه بالوهم، لأن البلاد عاشت حالة من الانفلات الأمنيّ انتشر معها الدُعر والفضو وعمليات التصفيّة بشبهة الارتياح، الأمر الذي جعل الحياة الجامعيّة التي بدأها أمراً مستحيلًا، خصوصاً أنه فقد الكثير من رفاقه أثناء الثورة وبعدها، وباتت حياته في خطر.

وهذا ما دفع يونس إلى السفر وحيداً إلى وطن أمّه أوكرانيا التي كانت تشهد بدورها ثورتها الخاصّة، وتعيش أوضاعاً اقتصاديّة صعبة، ساعياً لمواصلة حياته الدراسية هناك. وهكذا كان الفشل نصيبه مرة جديدة، إذ رفضت الجامعة قبوله إلا بشروط لا يقدر عليها، فعاد إلى ليبيا خائب الأمل. وفي وقت كان من المستحيل فيه العودة إلى سوريا للدراسة كما كان يحلم، لم يتبقّ أمامه إلا خيار ركوب البحر والتوجّه إلى أوروبا. وقد كان خياراً مؤلماً ليس له فحسب بل لوالديه أيضاً، كونه ابنهما الوحيد.

وصل يونس إلى مدينة «نيس» الفرنسيّة عن طريق إيطاليا في 23 كانون الثاني عام 2014. ويومها بدا في محطة القطار منكسراً وحزيناً كأنّه لقمة صغيرة ابتلعها عالم غريب ومتوحش، لكنه قاوم رغبة البكاء. إنتظر وصول ناصر، التونسي الأربييني، وهو أحد طلاب أبيه السابقين في الجامعة، لكنّ فرحته بلقائه لم تكتمل، فالمساعدة الوحيدة التي قدّمها له كانت أن دلّه على المكان الذي سيقدّم فيه طلب اللجوء، لا بل عاش تحت

الإقتصاد اللبناني يتكيف مع النازحين ولا يهضم خله البنيوي

رشا أبو زكي*

مرّ على انطلاقة الثورة السورية أكثر من 4 سنوات، وخلال هذه الفترة، تبارى عدد من السياسيين اللبنانيين في تحميل اللاجئين السوريين تبعات الأزمة الاقتصادية في لبنان. منهم من اعتبر، ولم يزل، أن أزمة الكهرباء المستمرة سببها وجود اللاجئين على الأراضي اللبنانية، وذلك برغم إنفاق أكثر من ملياري دولار سنوياً على هذا القطاع من دون أي تحسينات تذكر على معدلات التغذية، وبرغم أن أزمة الكهرباء لا تزال على حالها منذ الفترة التي سبقت نزوح السوريين إلى لبنان. وهذا الاتهام ينسحب بطبيعة الحال على قضايا أخرى، منها المياه وشبكة الهاتف الخليوي والإنترنت، لا بل وصل البعض إلى حد اعتبار أن الجريمة في لبنان ارتفعت مع تواجد اللاجئين، مستندين إلى النشريات الأمنية، التي تشير إلى ارتفاع عدد الموقوفين السوريين، ولكن بسبب عدم توافرهم على أوراق الإقامة التي فرضت عليهم مؤخراً.

بالبنى التحتية المهترئة، ووضع الكهرباء والضمان، والروتين الإداري، وغياب الإصلاحات البنيوية من أجل تحسين المناخ الاستثماري. ويسأل: «هل النازح هو من يوقف قوانين تحسين بيئة الاستثمار، ويمنع إقرار الموازنة العامة منذ 10 سنوات؟»، مشيراً إلى أن توقعات النمو وصلت في مطلع هذا العام إلى 3%، أما اليوم فلا يمكن تقديرها سوى بين صفر و1%.

ويشرح غبريل إلى أن التسليفات إلى القطاع الخاص تراجعت من 2.2 مليار دولار في النصف الأول من 2014 إلى 926 مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي. ويؤكد أن الشيكات المرتجعة تعكس أزمة السيولة في قطاعات عديدة، إذ وصل الحجم الإجمالي للشيكات المرتجعة في النصف الأول من العام الحالي إلى 119 ألف شيك، في مقابل 112.5 ألف شيك في الفترة ذاتها من العام الماضي. أما قيمة هذه الشيكات فقد ارتفعت إلى 794 مليون دولار هذا العام، بزيادة 11% عن الأشهر الستة الأولى من 2014.

من جهته، يعتبر رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار نبيل عيتاني، أن الأزمة الاستثمارية في لبنان ليست مرتبطة مباشرة بالنزوح السوري وإنما بالحرب الدائرة في سوريا، وتداعيات الخلافات الداخلية التي أثرت على امتناع رأس المال الخليجي من التوجه إلى السوق اللبنانية. ويقول: «إقفال المعابر وخفض القدرة على التواصل مع الأسواق التقليدية في بعض الدول العربية، وتحذيرات الدول الخليجية عامي 2011 و2012، إضافة إلى الجو العام في منطقة الشرق الأوسط، كلها عوامل أثرت على بعض الاستثمارات المرتقبة من المؤسسات العالمية والعربية الاستثمارية التي كانت تعتبر لبنان مركزاً أساسياً للمشاريع في الشرق الأوسط».

ويقول عيتاني إن المستثمر اللبناني المقيم والمغترب، يغطي جزءاً ضئيلاً من التراجع الحاصل في حجم الاستثمارات. ويلفت إلى أن حجم الاستثمارات كان في العام 2010 نحو 4.9 مليارات دولار، لينخفض في العام 2011 إلى 3.8 مليارات دولار، وفي العام 2012 إلى 2.7 مليار دولار، ولكن في العام 2013 ارتفع حجم الاستثمار بنسبة 5% وفي العام 2014 نحو 6% إلى 3.15 مليارات دولار. ومقارنة بما حصل في دول المنطقة فإن التراجع ليس كارثياً، برغم خسارتنا النمو السنوي في الحجم، فضلاً عن الاستثمارات. أما في العام 2015، وفي حال لم تحصل مفاجآت إيجابية خلال الأشهر

كاليد العاملة الأجنبية الموجودة في لبنان، والتي تعمل في قطاعات لا تستهوي اللبنانيين عادة. ويؤكد أن القطاعات الصناعية، وخصوصاً الثقيلة منها، استفادت من ارتفاع عدد النازحين السوريين في لبنان، بعكس ما يتم تسويقه. كيف؟ يجيب: «العامل السوري النازح يحتاج إلى العمل، وهو يتلقى أجراً أدنى من أجر العامل السوري قبل اندلاع الأزمة السورية. وهكذا، بدأت المؤسسات اللبنانية تشغل هذه الفئة من العمال السوريين، وتخفيض كلفة الإنتاج، كونها غير قادرة على التحكم بالتكاليف التشغيلية الأخرى».

ويفيد التقرير الأخير للبنك الدولي، «تأثير الصراع في سوريا على التجارة في لبنان»، أن التجارة هي واحدة من القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها قياس آثار الأزمة السورية على الدول المجاورة. ويبيّن أن استخدام أدوات تحليلية جديدة، أظهر نتائج مدهشة، من حيث التأثير المزدوج للصراع في سوريا على التجارة اللبنانية. ويرى أن الانخفاض في الصادرات السلعية اللبنانية الذي تم تسجيله بين عامي 2011 و2013 يبدو أنه نتاج عوامل لا علاقة لها بالحرب السورية، وإنما بسبب تراجع صادرات المجوهرات والأحجار الكريمة خصوصاً إلى جنوب أفريقيا وسويسرا.

ويلفت التقرير إلى أن الصادرات اللبنانية إلى سوريا ارتفعت في ما يتعلّق بالمشروبات وقطاع التبغ، وبعض المواد الغذائية، مع استبدال الإنتاج اللبناني بالصناعات الغذائية السورية المتدهورة. فمثلاً، ارتفعت صادرات القمح إلى سوريا 14 ضعفاً بين عامي 2011 و2013. في حين كانت التأثيرات سلبية على بعض الصناعات الغذائية الأخرى.

ويشرح التقرير أن صادرات الخدمات، التي تُعد أكبر بكثير من صادرات السلع إلى لبنان، خففت من آثار الحرب. وكانت السياحة هي الاستثناء؛ إذ تأثرت سلباً نتيجة لزيادة انعدام الأمن والقيود التي فرضتها العديد من البلدان، وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي على السفر إلى لبنان نتيجة لهذه الحرب. ويؤكد أن الطلب الناشئ على اللاجئين السوريين في لبنان قد حفّز الصادرات الخدمية للبلاد، ومن شأن زيادة نسبتها 1% في عدد اللاجئين المسجلين أن تحفّز صادرات الخدمات بنسبة 1.6% بعد شهرين.

ويشدد غبريل على أن الأسباب الداخلية، وضعف الإصلاحات الاقتصادية، هي التي تؤثر على الواقع الاقتصادي. فمستوى تنافسية الاقتصاد تراجع 24 درجة خلال أربع سنوات، وهذا يرتبط تماماً

وما بين السياسة والاقتصاد، شعرة حقائق ومؤشرات. إذ تشير دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وتم نشرها بعنوان: «أثر المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني»، أنه تم إنفاق نحو 800 مليون دولار كمساعدات للاجئين في عام 2014، ما ساهم في نمو إضافي قدر بـ 1.3% نسبة إلى الناتج المحلي.

وتلفت الدراسة إلى أن ارتفاع عدد اللاجئين ترافق مع ارتفاع حجم المساعدات تدريجياً، وتوضح أن أربع وكالات رئيسية للأمم المتحدة هي: مفوضية شؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت مساعدات للاجئين في لبنان، وأنه من أصل 800 مليون دولار تم تقديمها من قبل هذه المنظمات في العام 2014، تم إنفاق 44% للمستفيدين نقداً (عدد كبير منها على شكل بطاقات مواد غذائية)، و40% تم ضخها على شكل مشتريات عينية من السوق اللبنانية، و14% منها أنفقت كرواتب لموظفي الأمم المتحدة وشركائها المحليين.

وتشرح الدراسة أن إنفاق كل دولار إضافي على المساعدات الإنسانية يتضاعف بقيمة 1.6 دولار في القطاعات الاقتصادية المحلية، ما يعني أن الـ 800 مليون دولار، حرّكت الاقتصاد المحلي بقيمة توازي 1.28 مليار دولار.

وفي ما يتعلّق بالتوزيع القطاعي للنفقات، تشير الدراسة إلى أن المنتجات الغذائية كان لها حصة الأسد بحيث سيطرت على 27% من نفقات المساعدات، تليها العقارات (الإيجارات) بنسبة 14%، ومن ثم المواد الكيميائية (المنتجات الصيدلانية) بنسبة 9%، فالتعليم والخدمات بنسبة 7%. وتلفت إلى أن ضخ أموال المساعدات ساهم في ارتفاع حجم الواردات، وزيادة الإنتاج المحلي، ما رفع من مخرجات العمل ورأس المال والرسوم الجمركية.

من جهته، يحلل مدير مركز الدراسات الاقتصادية في مجموعة بنك «بيبلوس» نسيب غبريل آثار الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني، ويؤكد أن ما يتم طرحه من قبل العديد من المسؤولين حول تأثيرات النازحين على الاقتصاد اللبناني فيه الكثير من الشعبوية والدوافع السياسية.

ويضيف: «العمالة السورية موجودة في لبنان منذ التسعينات، وتتحرك موسمياً وفق طلب القطاع الزراعي والعقاري على وجه الخصوص». ويعتبر أن اليد العاملة السورية هي تماماً

قصة منطقة مع النجم

بسام خضر خليفة*

تقع منطقة وادي خالد في محافظة عكار على الحدود الشمالية الشرقية للبنان، ويبلغ عدد سكانها قرابة 35000 نسمة، ومساحتها 50000 دونم.

هي منطقة كان معظم سكانها يعتاشون من التبادل التجاري البسيط على جانبي الحدود بين لبنان وسوريا، بحيث يؤمن الكثيرون لقمة العيش اليومية. وكما أن العديد من أبنائها يعملون في القطاع الزراعي. وجاءت قضية النزوح السوري وكان لهذه المنطقة لها مع النزوح قصة تُروى، حيث راح أبنائها ينتظرون على الحدود قدوم أي عائلة تأتي لإيوائها في منازلهم شعوراً منهم بأن هناك مشكلة إنسانية يجب التعاون على حلها، ورغبة في ردّ الجميل لأناس استقبلوا أهلنا اللبنانيين الذين نزحوا إلى الأراضي السورية إبّان حرب تموز 2006.

ومع أن الكثيرين تناولوا مسألة النزوح من جانبها السلبي لناعية تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكننا سنلقي الضوء هنا على جانبها الإيجابي خصوصاً في منطقة وادي خالد التي تتميز، كما غالبية المناطق اللبنانية، بالكرم وحسن الضيافة والفخر بالانتماء إلى الوطن.

من الناحية الإقتصادية، ساهم النزوح السوري في توسيع السوق التجارية للمواطن اللبناني، وفي ابتكار أفكار جديدة في ميدان الصناعة والعمل، منها على سبيل المثال لا الحصر: صناعة الحلويات، صناعة المجوهرات، والحرف اليدوية.

ومن الناحية الاجتماعية، قدم النزوح السوري نموذجاً جديداً من التواصل والتعايش من خلال التزاوج بين أبناء البلدين، كما ساهم في إيجاد حالة من التضامن الانساني والذي أكثر ما يتجلى عند حدوث مشكلة مرضية يستدعي علاجها كلفة مادية لا يقوى النازح على تحملها، حيث تقوم مجموعة من المتطوعين بجمع التبرعات لمساعدته على العلاج.

لقد تعلمنا من النازحين إرادة الحياة بالرغم من الأم والمعاناة. ويؤسفني هنا ترداد المثل القائل: «مصائب قوم عند قوم فوائد». فلقد عرفت منطقة وادي خالد نوعاً من النشاط والازدهار بعدما كانت منطقة منسية، مهملة، رغم أنها تعتز بانتمائها، وتفتخر بوطنيتها، وهي التي طالبت وتطالب دائماً بدمجها في قلب هذا الوطن، وكانت ولا تزال تستذكر قول الشاعر:

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة

وأهلي وإن ضنوا عليّ كرام

لقد جاءت قضية النزوح لتعلن بشكل صارخ أن لكل موضوع نواحي إيجابية كما أن له نواحي سلبية.

وهي سلّطت الضوء، بشكل لم يكن يتوقّعه أي إنسان، على منطقة تراكم عليها غبار النسيان عبر الزمن، وجعلتها محط اهتمام المنظمات الدولية التي بدأت فعلاً بالنزول إلى أرض الواقع، والعمل على جبه الحرمان من خلال تنفيذ مشاريع حيوية و تنموية وبُنِي تحتية كانت تشكل تحدياً حقيقياً، وحلماً بالنسبة إلى بلديات استحدثت في العام 2012 أي مع بدء النزوح السوري.

* رئيس بلدية العماير - رجم عيسى في وادي خالد

القلق رقيق النازحين في البقاع الشمالي

بومدين الساحلي*



المخيمات وفي البيوت، ولم توفر حتى الرعاية. بسبب إنتهاك البعض لحقوقهم في كل مرة يذهبون فيها إلى دائرة رسمية، فقد صار مألوفاً مشهد السوريين الجالسين تحت الشمس بانتظار رضا الموظف في مراكز الدولة لا سيما منها الأمنية، وذلك يحدث في ظل غياب أية محاسبة أو رقابة، وهو يؤكد صحة تقارير المنظمات الحقوقية التي تتهم لبنان بأنه ينتهك حقوق الأجنبي فوق أرضه. بسبب قيام الأمم المتحدة بتخفيض مخصصاتهم نحو 55% حتى صارت حصة النازح المسجل عندها نحو 13 دولاراً شهرياً ثمناً لمأكله وملبسه، علماً أنه ممنوع من العمل وفق القانون اللبناني. بسبب السياسات التربوية الخاطئة التي ينتهجها لبنان وهيئات الدعم الدولية، والتي جعلت أولادهم فعلياً خارج المدارس مما سيؤدي إلى كارثة اجتماعية جديدة في المستقبل القريب لأن ظروفهم تسوء يوماً بعد يوم على أكثر من مستوى.

بسبب الاستشفاء الاستنسابي الذي لا يغطي إلا 65% من حالاتهم الطارئة وفواتير المستشفيات المضمّنة التي لا ترحم من دون وجود حسيب أو رقيب، علماً أنهم محرومون من أية علاجات أو تحاليل دورية أو وقائية. المساعي الجارية حالياً لإقامة مخيم مركزي يجمعهم إلى جانب الطريق التي تصل «القاع» بـ «الهرمل»، مع ما يحمل ذلك من هواجس أمنية وإشارات إلى استمرار الأزمة السورية وصعوبة حلها، وإمكانية تكرار سيناريو التهجير الفلسطيني، علماً أن غالبية أبناء هذه المخيمات لن يستطيعوا الرجوع إلى أرضهم بسهولة، فذلك حتى الآن ممنوع في مدينة «القصير» والقرى المحيطة بها حيث ترددت مؤخراً أنباءً صحفية عن بدء الدراسات والأعمال التحضيرية لترميم بعض البيوت هناك تمهيداً لنقل أبناء القرى الشيعية المحاصرة حالياً في ريفي «حلب» و«إدلب» ضمن إطار صفقة مع مسلحي المعارضة في مدينة «الزبداني»، كما أن العودة إلى شمال سوريا مستحيلة حيث يسيطر تنظيم «داعش»، وغالبية هؤلاء النازحين هم من هذه الأرض أو تلك. بسبب تناقص فرص العمل يوماً بعد يوم، لا سيما في القطاع الزراعي حيث الخسائر السنوية تزداد بفعل تعذّر تصدير المنتجات في البر إلى دول الخليج العربي.

بسبب قوانين الإقامة التي حرمت من لم يحمل عند نزوحه أية أوراق ثبوتية من تسوية أوضاعه القانونية، حيث أن إعطاءه إقامة مؤقتة لمدة ستة أشهر جاء مشروطاً بعودة مستحيلة إلى سوريا بعد ذلك.

* * *

فعلاً لقد نأت الدولة اللبنانية بنفسها، ونجحت بعدم تأدية أي دور إنساني يخفف من معاناة الذين نزحوا إلى أرضها هاربين من جحيم الحرب السورية.

* كاتب وصحافي لبناني

«عملتُ أياماً عديدة من دون أن يجري تسديدٌ أجري لاحقاً، إما لأن صاحب الأرض خسر في تجارته، ورفض دفع الحقوق المتوجبة عليه، ولا يجرؤ أحدٌ منا على التقدم بشكوى ضده لأنه ابن عائلة معروفة ونحن أناس بسطاء على باب الله، وإما لأن الشاويش الذي يدبّر لنا العمل بالعادة قد قبض المال وأنكر ذلك».

«طلب العسكري الواقف عند الحاجز من السائق التوقف إلى يمين الطريق، كنا نحو ثلاثين امرأة وصبية محشورات في مؤخرة الشاحنة الصغيرة التي أرسلها صاحبُ بستان المشمش كي تقلنا إلى بستانه لقطاف موسمه في أيار الماضي، بقينا أكثر من ثلاث ساعات تحت الشمس من دون أن يوجّه إلينا أي سؤال، بعد ذلك أشار على السائق بالعودة. في اليوم التالي تكررت الحادثة نفسها من دون أن نتكمن من معرفة الأسباب. وفي اليوم الثالث رفضنا الذهاب مع سائق الشاحنة، وما هي إلا ساعة من الزمن حتى حضر صاحبُ البستان وانهاّل علينا بالشتائم والتهديدات».

ذلك غيظ من فيض المعاناة الذي روتته نازحة سورية في البقاع الشمالي اضطررتها ظروفُ العيش للشغل هي وأولادها بقطف المواسم لقاءً دولار واحد عن كل ساعة عمل، رجت بشدة عدم ذكر اسمها أو الدلالة بأي إشارة ترمز إليها لأنها تعيش منذ مدة هاجس بعض التعديتات والمداهمات الأمنية، وأنهت هامسةً:

«قد لا تصدق، هذه الأيام أنامُ بعينٍ واحدة».

* * *

غالبية النازحين السوريين في البقاع الشمالي لا يستطيعون على قلبي عتيق، فهمومهم تتناسل كل صباح، والأرض التي خبر بعضهم سكانها بحكم الجيرة أو العمل في الزمن الغابر لم تعد هي نفسها، بدءاً من بلدة «اللبوة» مروراً بقرى «النبى عثمان» و«العين» و«الجديدة» و«الفاكهة» و«رأس بعلبك» و«القاع» ومشاريعها، وصولاً إلى «الهرمل» وحدودها الشمالية عند بلدة «القصير»، حيث توزع بعضهم في بيوتها وبساتينها، لكن غالبية مخيماتهم انتشرت في منطقة مشاريع القاع على طرفي الطريق الواصلة بين الأمانتين السورية واللبنانية، بينما توزع عددٌ قليل منها عند الحدود الشمالية لجهة «الهرمل» وفي خراج بلدتي «رأس بعلبك» و«الفاكهة».

سنة بعد سنة تتراجع أحوال أهل هذه المخيمات على كل المستويات، كما أمالهم بالعودة إلى الأرض التي نشأوا وعاشوا فيها، بينما تزداد معاناتهم بسبب عنصرية اللبنانيين التي تتزايد يوماً بعد يوم، وارتياهم من وجودهم في منطقة تناصر قواها السياسية الفاعلة النظام السوري بينما يتم تصنيفهم على خانة المعارضة السورية وفق الفرز المذهبي للحرب هناك، ذلك الارتياح الذي ازداد بعد خطف الجنود اللبنانيين من «عرسال»، وما رافق ذلك من خروج بعض المسلحين السوريين بعتادهم الكامل من المخيمات هناك، فتكثفت أعمال المراقبة ودخلت بعض القوى الأمنية اللبنانية على الخط، وكثرت زيارات الليل التي طالوت الكثيرين في



فتحية الخياطة... قصة نازحة سورية تقود عائلة

محمد زعتري*



© محمد زعتري

«زوجي كان مثل الحصان يعمل من دون كلل أو ملل، لكن إرادة الله أهدته، وأنا تسلمت قيادة العائلة، فعملي مع عمل إبني وابنتي نجمعه ونأكل به، ونقوم بتسديد المبلغ الذي استداناه لشراء ماكينة الخياطة». ألم النزوح وقساوته لا يعينان بأحلام فتحية في أن تصبح خياطة ماهرة، لأن ذلك يدر عليها بعض الأرباح، لكنها تعلق ضاحكة: «الطبع لن تأتي إلي فنانات ولا سيدات شهيرات، لكن الاتكال على النفس أمر مهم».

* مصوّر ومراسل صحفي لبناني

في «الدائلي ستار» و«الاسوشيتد برس» (AP)

تتقاضى فتحية مبلغ خمسة آلاف ليرة لبنانية عن الفستان. وبأخذ الضحك منها مأخذاً وهي تقول: «الخيار الزامي إذ ليس بوسع الفتاة أن تختار ما ترغب من الموضة، وعليها القبول بالموضة التي أقدمها لها، فالموديل واحد والقصة واحدة، فقط يختلف اللون وأحياناً تلبس مجموعة من الفتيات فساتين باللون نفسه». وهي تعمل 10 ساعات في اليوم لتنتج ثلاثة فساتين، وتجنّي في النهار عشرة دولارات وأحياناً خمسة إذ إن الكثيرات يأتين لتصليح الملابس (تنورة أو فستان أو بنطال). هل تودين أن تخيطي ثياباً رجالية؟ نسأل فتحية فتجيبنا بسرعة: «مثل ما يقول المتل العامي، خيطوا بغير هامسلة». أما الرفض القاطع لديها فهو لمُدّ يدها لأحد، وعن ذلك تقول:

القرى اللبنانية المجاورة لم يقصرو يوماً في احتضاننا وتأمين مستلزمات الحياة لنا، وهم دوماً يشعروننا بأننا منهم». شاركت فتحية بدورة نظمتها إحدى الجمعيات اللبنانية لتعليم نسوة لبنانيات وسوريات مهنة الخياطة والتطريز. بسرعة التقطت أصول المهنة وقطبها المخفية، وبسرعة أيضاً ترجمت ما تعلمته فاشترت ماكينة خياطة بعدما استدان مبلغ مئتي ألف ليرة لبنانية، وشارت عملها لسد حاجات أسرته، وحتى لا تشعر زوجها المريض بأية إهانة أو حرج. ورغم أن أزمة اللاجئين السوريين تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم إلا أن المنظمات الأممية ومنظمات المجتمع الأهلي اللبناني تحاول التفوق على المصاعب التي تواجه عملها، وتقوم بدورها الانساني في خدمة هؤلاء. وبينما نحن في زيارة فتحية، شاهدنا مندوبين لمنظمة إنسانية لبنانية يقومون بإجراء معاينة طبية لنازحي المخيم.

خلف ماكينة الخياطة الخاصة بها داخل الخيمة التي باتت أشبه بصالة عرض لفساتين، راحت هذه النازحة تحيك أنواباً هي عبارة عن «تنانير» للزائرات اللبنانيات والسوريات اللواتي يعملن في زراعة التبغ والفواكه. وعلى وقع «درزات» ماكينتها، تغني مواويل العتابا والميجانا لسلام يبقى مرتجها ومرتجى معظم النازحين السوريين، وتحاول إخفاء دموعها، فتنتقل مجدداً للحديث عن مهنتها المستحدثة، «العديد من بنات العشائر يعملن في الزراعة، وعلى الفتاة أن تخفي جميع مفاتها، يأتيني بالقماش الملون، وأقوم بتفصيل ثوب (تنورة) طويلة من البطن حتى أخصم القدم، أو فستان طويل لعدم كشف جزء من جسد البنت أثناء قيامها بعملها».

من رحم مأساة النزوح السوري وقساوته، تفوقت اللاجئة السورية فتحية حسين الدياب على ذاتها الضائعة. وهناك في خيمة نزوحها في لبنان، تدبرت أمرها، وتعلمت مهنة الخياطة التي أعانتها على الصمود ومواجهة شظف العيش ومتطلباته، بعدما أقعد المرض زوجها، وآلت إليها مسؤولية إعالة أسرتها المكونة من خمسة أفراد.

«لولا المساعدة التي قدمتها لي جمعيات خيرية وإنسانية لبنانية، ومنظمات أممية، لكنك وأسرتي قد متنا جوعاً وفقراً وقهراً». هذه العبارات ترددها فتحية البالغة من العمر 45 عاماً، كإجابة للتدليل على أهمية التضامن الانساني في مجتمع أممي لم يتجرّد بعد - حسب قولها - من إنسانيته رغم كل ما يشاع ويقال عنه في هذا الصدد.

هناك، داخل خيمة نزوحها في براري منطقة الوزاني الحدودية الجنوبية، تروي هذه المرأة قصتها: «قبل عامين، هربت وعائلتي من محافظة الرقة بسوريا حيث الموت والقتل الناتج من قصف الطائرات، ومن ظلم «داعش» وغيره من الفصائل المسلحة، وقد أصيب زوجي بجلطة دماغية جعلته طريح الفراش، رغم أنه استعاد النطق والذاكرة. وعندما وصلنا إلى نقطة المصنع استقبلتنا منظمة إنسانية لبنانية، بينما تولت هيئات أممية نقلنا إلى مخيم الوزاني للاجئين السوريين».

النسوة السوريات يعملن في الفلاحة والزراعة، وهي مهنة ليس باستطاعة فتحية ممارستها نظراً إلى صابقتها بمرض الربو، بينما عمل أولادها في الزراعة ككياومين. إلا أن عزة نفسها وكبرياءها لا يسمحان لها بمُدّ يدها للغير على الرغم من تأكيدها أن «منظمات المجتمع الدولي وكذلك أبناء



موت أطفال سوريين، لا يعرفون سورية

ماجدولين الشموري*

وتراه الأخيرة دائماً في أحلامها. في حلمها الأخير، حلق حمودي شعره، دار على الخيم كلها، وتعلم أن ينطق اسمها. لم ترَ هاجر جسد طفلها بعدما احترق، فقد دفنه زوجها وأهلها في بلدة قرية. أمضت أسبوعين في بلدة بر الياس البقاعية عند أهلها بعد الحادثة، وعندما عادت، دارت على خيم الجيران الذين اخترع كل واحد منهم قصة مختلفة عن احتراق محمد وموته. تستمع إلى قصصهم، ثم تسألهم عنها من جديد، وفي بالها سؤال واحد فقط: «هل تعذب حمودي قبل أن يموت؟». لا تسأل الله شيئاً الآن إلا أن يكون قد أخذ ابنها منها من دون عذاب لعل شعورها بالذنب يخف.

لقد فقدت أغراض حمودي كلها في الحريق، ولم يبق لها سوى صورته على هاتف والده، وصوته في مخيلتها يقول «ماما».

لن تنسى هاجر طفلها، ولن تتعود على غيابه. والحرزن؟ لن يختفي أبداً، إذ إن الحرزن ينفذ عندما ينفذ الحب فقط. أما بالنسبة إلينا، نحن الذين نطالع هذه الأخبار يومياً، فسببى محمد طفلاً آخر مجهول الهوية انضم إلى قائمة الأطفال الذين ماتوا برداً أو مرضاً أو حرقاً في مخيمات النزوح منذ بدء الثورة السورية حتى الآن. ولاحقاً، عندما سينال السوريون حريتهم، ويعودون إلى بلادهم، سيتكون وراءهم أطفالاً لهم، وُلدوا في لبنان، ودُفِنوا فيه.

* صحافية وكاتبة لبنانية

يوم أن يشدها من عباؤها، فتعرف أنه يريد الصعود إلى السطح. هناك، يحمل حفنة من الحصى ويرميها على أعشاش الحمام، قبل أن يناديها: «تعي تعي»، ثم يعود إلى خيمته من جديد.

تحاول هاجر أن تنام في فترة ما قبل الظهر، مستغلة وجود طفلها الآخرين في المدرسة. ولكن محمد لا ينام، ولا يسمح لها بأن تنام. في ذلك اليوم، طاوعها للمرة الأولى. نام ونامت هي على فرشاة الإسفنج المقلبة. النوم تمرين على الغياب أصلاً، هي «نومة الموت»، كما تسميها هاجر. نام محمد ولم يستيقظ مجدداً.

بعد حوالي نصف ساعة، ذهبت هاجر إلى بيت الجيران. مرت دقائق قليلة قبل أن تخرج هي وجارتها، وتشاهد خيمتها تحترق بالكامل، والنار تمتد إلى الخيم الأخرى المجاورة.

المرأة في الخارج لا تستوعب ماذا يجري. تصل النيران إلى الخيم الأخرى، وينتشر الذعر بين الناس الذين يحاولون لجمعها من دون جدوى، خصوصاً أن جهاز الدفاع المدني أرسل آليات إطفائه إلى المخيم بعد أكثر من ساعتين على نشوب الحريق. والمرأة تنظر، تبكي، وتصرخ: «أنا قتلته».

الآن أيضاً، تبكي هاجر، وتقول لي «أنا قتلته، لا أعرف كيف ضرب الله على رأسي، ونسيت ابني». هي تتناول مهدئات الأعصاب منذ ذلك اليوم، وتحاول أن تقنع زوجها والجيران بأنهم لم تقتل ابنها، ولكن من دون جدوى. عتبت الجميع عليها، وهي تعتب على الله وعلى نفسها. لا تستطيع منع نفسها من البكاء، ومعاينة الله. الله الذي أرسل لهم نيرانه من حيث لا يعلمون، وأخذ حمودي وحده ولم يأخذ أحداً من أولاد الجيران، وتسألها كيف يمكن أن يعوضها عن «العشرة والتربية والبطن». لا أحد ولا شيء يعوّضها. أما إبراهيم وفاطمة، فيفتقدان أخاهما الصغير،

الأم أقوى من الموت. وحدها تستطيع أن تؤخّله. وحدها تستطيع أن تبقيه بعيداً عن أولادها.

لا يفهم أحد العلاقة بين الأم والموت، وكأنها على اتفاق معه. كلما جاء ليخطف أحد أولادها، تتحائل عليه، وتؤجله إلى حين. وعندما تفرغ حيلها، تقول له خذني بدلاً منه، خذني قبله. لا علاقة للأمر بالسير الطبيعي للحياة. لم يقل أحد إن الأمهات، كونهن أكبر سنّاً من أبنائهن، يجب أن يمّتنّ قبلهم. إنما هو الاتفاق الذي عقده جميعاً مع الموت منذ الأزل. إتفاق مختصر «خذني قبلهم». وأي استثناء هو خيانة من الموت لهذا الاتفاق الأزلي.

والموت خان هاجر هذه المرة.

تجلس في خيمتها الجديدة، بعدما احترقت الخيمة القديمة جزءاً الحريق الذي شبّ في مخيم «الجراحية» للنازحين السوريين في بلدة المرج البقاعية، في حزيران الماضي. قضى الحريق على نحو 85 خيمة وعبادة طبية مجهزة. خسر النازحون خيمهم، مقتنياتهم وأوراقهم الرسمية كلها. وخسرت هاجر خيمتها، مقتنياتنا، أوراقها الرسمية و«حمودي».

تناولت هاجر الغداء باكراً في ذلك اليوم مع زوجها وطفلها محمد (سنتان وثلاثة أشهر). تغنّج حمودي زيادة على والده الذي صورته كثيراً على هاتفه الخليوي، وأكل من يديه. نادى هاجر «ماما» كثيراً. لم يخل عليها بالكلمة التي تحبها، والتي تعلمها هو أخيراً. لم تحتج إلى أن ترجوه حتى يقول «ماما»، أو تغريه بلوح من الشوكولا كالعادة. ناداها من تلقاء نفسه كأنه يعوضها عن الأيام الكثيرة المقلبة التي لن يناديها فيها. بعد الغداء، توجه الزوج إلى سوق الإثنين الشعبي في البلدة. لعب حمودي بسيارته الصغيرة الحمراء، وقصد السطح مع أمه. لقد اعتاد كل

بنت الشهبندر: البحث عن زمن جميل

هوزان عكو*

قد يبدو الحديث عن زمن جميل في الوقت الراهن ترفاً! بشاعة الصورة في الخبر اليومي، الوجوه المختنقة بأحوالها الراهنة، القلق والخوف من المستقبل، ثم الهروب وأفكار السفر، كل ذلك وغيره الكثير ينافس فنجان القهوة الصباحي نكهته، وهو يبقى العادة الوحيدة الصامدة في كل الأزمنة. عن أي زمن جميل سنتحدث؟ كل فترة زمنية تحفل بفظائعها الخاصة، سجّل التاريخ بعضها، وأسقط الكثير منها، ومع ذلك ثمة من يحنّ إلى زمن ما يختار منه فصلاً بعينه، توقيتاً محدداً يحفل بما لم يحفل به توقيت آخر، والغاية دوماً: استحضار الجميل من أمور غائبة.



حسنٌ، دعونا من زمننا الحالي، ولنبحث عن زمن آخر، أقل فظاعة ما أمكننا ذلك. لنفتش في أحوال الناس لا ظروفهم السياسية والاجتماعية، فبلا شك كان لديهم عادات كثيرة جميلة، قد تتمكن باستعادتها من فتح نافذة جميلة نطل منها على فظاعة زمننا.

- الزمان: الآن.

- المكان: بيروت، حيث أقيم أنا الكاتب السوري منذ ثلاث سنوات.

- نحن في العام 2015. سأخرج كتاباً من مكتبتني جلبته معي من دمشق؛ إنه كتاب «بيروت» لسمير قصير. سأقرأ فيه، وكلما أوغلت في القراءة أكثر تستحضرني قصة كتبها في دمشق عن شقيقين يتعلّق مصيرهما بفتاة واحدة شاءت الظروف أن تكون بنت الشهبندر، كبير التجار.

قصة من زمن جميل. هل يمكن توطئتها في بيروت في ذلك الزمن؟! نعم يقول لي سمير قصير في كتابه، وجود السوريين في لبنان لم يكن طارئاً، مثلما لم يكن طارئاً وجود اللبنانيين في سوريا أو في جميع بلاد الشام. كلما أوغلت في قراءة الكتاب الذي أعرفه جيداً، تعزّزت الفكرة لديّ أكثر...

ذاك زمن جميل سأختار منه عاماً معيناً. بيروت عام 1890 أي قبل مئة عام من نهاية الحرب الأهلية. عائلة دمشقية تقطن حياً بروتياً؛ الشقيقان دمشقيان يرتبط مصيرهما بابنة شهبندر التاجر اللبناني صاحب النفوذ... هنا في تلك الفترة لم يكن أحد بحاجة إلى جواز للسفر أو حجة للتنقل أو حتى وثيقة للبقاء في أي مدينة يشاء؛ ما دام ثبت حسن السيرة والسمة الجيدة، وما دام يقوم بواجبه ضمن صيغ اجتماعية متعارف عليها لم يكن للتمييز المناطقي أو الطائفي أي مكان يذكر فيها، وطالما يحفظ كل جار حق جاره ويصونه ويرعاه، ويبقى لكل دينه ودينه.

تركيبة قد تفلح في تغيير الصورة الشائنة اليوم، لا لن أرفع السقف كثيراً، في أحسن الأحوال سوف نتحدث عما كانت عليه العلاقات الطبيعية بين السوريين واللبنانيين سابقاً، ولترخي بظلالها على حال العلاقة الآن في زمن النزوح السوري المفجع.

توافقنا جميعاً كفريق عمل من منتج ومخرج وممثلين لبنانيين وسوريين على أنها نافذة جميلة، وكانت البداية في موقع التصوير. عرض العمل في شهر رمضان 2015 على شاشات تلفزيونات عربية ولبنانية ولا يزال العرض مستمراً، ويحكي قصة عشق يكون محورها الشقيقان راغب وزيد مع ناريمان بنت الشهبندر.

تبدأ القصة عندما ينشأ خلاف بين الوالد أبو راغب الصالحاني وابنه راغب فيقوم بطرده من الحي الذي نالوا فيه حظوة كبيرة، ويحرمه من وراثته اسمه من بعده. ولكي يعزز موقع أبنائه في بيروت يقصد أبو راغب الشهبندر أبو حسن ويطلب يد ابنته الكبرى ناريمان لابنه الأصغر زيد. كان راغب متيمماً بناريمان، بينما هي تعشق شقيقه الأصغر زيد الذي كانت له أفكار أخرى بعيداً عن إرث والده والزواج. يختفي

فادي إبراهيم). فالزمن الجميل الذي عدنا إليه يحفل بعلاقة سليمة صحيحة متكافئة لا تنتقص من استقلالية تلك البلدان أو الولايات كما كانت تسمى في زمن السلطنة العثمانية، وتؤسس بكل وضوح لبلدين جارين مستقلين.

«كان زمناً صعباً من حيث الأوضاع الاقتصادية والسياسية والرغبة في التحرر من «الحكم العثماني»، لكنه، ومع ذلك، كان زمناً جميلاً» كما يقول لي جد سبعيني شاهد المسلسل وراق له. فهو سرد ما رواه له والده عن ذلك الزمن. وفي معرض الحديث والسؤال قال لي: «أنا بيروتي أباً عن جد بس أصل العيلة من الشام!».

أسهب الجد في ذكر العائلات الشامية التي سكنت بيروت وبالعكس، وحين نقلت له استغراب البعض ممن تابع المسلسل قال: «معليشي عم، إيلي ببسأل بيعرف. المهم إنك حكيت قصة حلوة».

لم أكن يوماً من أنصار العودة إلى الماضي أو الحنين إلى زمن قديم. أما العودة في حالتنا هذه فقد كانت بحثاً عن الجميل في زمن الفظاعات.

فتحت أنا والجد النافذة المرهفة بجمالها لنطل منها على الشارع الحزين، وأكمل هو حديثه بشغف عن ذلك الزمن الجميل.

هديك الأيام» عشنا ذلك الزمن الجميل في الحاضر! إنتهى التصوير، عرض العمل على الشاشات، راق للبعض وتابعوه، لم يرق لآخرين فتجاهلوه، والنتيجة كانت: «حلو، بس معقول كانت هيك؟!».

عن أي لا معقول يتساءلون: أن ينال دمشقي حظوة في بيروت؟ أن يقيم على أرضها بكل احترام ويعمل أيضاً؟ يغمز أحدهم مُلمحاً إلى فترة التسعينات من القرن الماضي والوجود السوري في لبنان، ويلمّح بمكر إلى أن الدور البارز لراغب بطل العمل (لعب الدور الممثل قصي الخولي) إنما هو استدعاء أو تأكيد لزمن قريب! وكان الذاكرة السياسية بين البلدين ممسوحة وتبدأ من عام 1982 وما يليه فقط! بينما في القصة كان راغب وجيهاً من وجهاء الحي، أما السلطة الفعلية فهي للشهبندر اللبناني (لعب الدور الممثل

زيد بعد زواجه في ظروف غامضة، فيضطر الوالد إلى استدعاء راغب للبحث عنه، فيجد الأخير نفسه في رحلة عذاب مريرة: أن يجد شقيقه ويعيده إلى حبيبته ويحرم منها إلى الأبد... وقد حظي العمل بمتابعة واسعة وطرح أسئلة عديدة، لعل أكثرها إلحاحاً كان: هل حقاً كان بمقدور عائلة دمشقية أن تعيش في بيروت وأن يكون لها حظوة وتمارس دوراً في الحياة الاجتماعية العامة كما فعلت عائلة أبو راغب الصالحاني؟

نقاش هادئ يدور في أروقة التصوير، يتعلّق في أغلبه بالجانب الفني والأدوار التي يترتب على الممثلين القيام بها. لم يناقش الفكرة أحد ولم يستغربها. عاشوا جميعاً ذلك الزمن، ولم يكن غريباً أن تسمع في موقع التصوير عبارة من قبيل: «يا عمي وحياة الله هيك كانت الدنيا وهيك كانوا يعيشو العالم. سقى الله ع

**تركيبة قد تفلح في تغيير الصورة الشائنة اليوم،
لا لن أرفع السقف كثيراً، في أحسن الأحوال سوف
نتحدث عما كانت عليه العلاقات الطبيعية بين
السوريين واللبنانيين سابقاً، ولترخي بظلالها على
حال العلاقة الآن في زمن النزوح السوري المفجع**

عن إنعكاسات الأزمة السورية على لبنان

فنانون لبنانيون وسوريون يعكسون وجهة نظرهم عبر فنهم

خيارات



«عن أخي الذي ملأ قارباً بجسده، ومضى بعيداً باحثاً عن أمل جديد وسط الحيتان. عن تفتن المهربين بتعبئة خزانات الشوكولا والوقود بأجسادنا. عن خياراتنا التي باتت معدودة، فالقدر كصيد السمك يرمي صنارته في بحر من الذكريات، فإما أن يكون الطعم كرسياً لتكون جزءاً ممن يمتلكون السلطة، أو حقيبة سفر لتهاجر إلى أبعد ما يمكن في الوجود، أو رصاصة لتقتل بها، أو قنينة فارغة لتحبس نفسك بداخلها وتنعزل عن العالم. عليك فقط أن تختار ما يناسبك من هذه الخيارات، لأن أحلاها مرّاً».

محمد خياطة – فنان تشكيلي ومصوّر سوري

آلهة الحرب

لوحة مستوحاة من الأساطير السورية للحضارات القديمة، والتي يعود تاريخها إلى عصر ما قبل الميلاد، حيث تصف آلهة الحرب وقدرتها على إشعال الحروب وإهمادها، والدفاع عن الأرض والشعب في وجه الطامعين. البورتريه في العمل صورة لامرأة سورية في تجسيد واضح لواقع مرير في تاريخ المنطقة بأكملها، وهي محاولة لاسترجاع سطوة الآلهة وسيطرتها وقواها والإيمان أيضاً، مع الأمل بأن يكون اللون قادراً على تحريرها من جديد لإيقاف الحرب.

أحمد نفوري – موسيقي، مؤلف ورشام سوري



الكارثة
نواجهها
اليوم
بالسكوت.
الإنهيار غداً



ميسم الهندي – فنانة تشكيلية، تقيم في بيروت

فسحة
أمل



لينا مرهج – رسامة لبنانية وراوية وباحثة علوم بصرية في قصص الأطفال والكوميكس والرسوم المتحركة

أصوات من سوريا تضخ الحياة في بيروت

محمد همدر*

لم أكن أعلم أن زيارتي لدمشق عام 2010 ستكون الأخيرة. كنت قد مكثت في الشام القديمة، في باب شرقي، أكثر من المعتاد بسبب التحضير لفيلم وثائقي، واستضافتني عائلة لأسبوع في منزل دمشقي تراثي من القرن التاسع عشر، من نافذة غرفتي في الطبقة الأولى تعرّفت للمرة الأولى على موسيقى الشباب السوري.

كان قد اعتاد شباب من الشام ومن خارجها تنظيم عروض موسيقية في ساحة صغيرة في باب شرقي، مرة في الأسبوع، جلسات عفوية جميلة، بإمكانات قليلة، مجانية ومفتوحة للجميع، تحييها فرق جديدة ومتنوعة. لم نكن قد سمعنا بها في بيروت بخلاف لينا شاميان، كنان عظمة، كلنا سوا، بشار زرقان، باسل رجوب وأسماء أخرى معروفة، عزفت وتعاونت مع لبنانيين في التسجيل والتوزيع.

أخبرني أحد هؤلاء الشباب الموسيقيين، أن ثمة حركة فنية جديدة لا تقتصر على العاصمة دمشق، وتختلف عن التجارب الموجودة في بيروت، لكن ينقصها انتشار المسارح والأمكنة التي تستقبل هذه الأصوات الجديدة والتي تظهر واقعاً جديداً يعيشه الشباب في الشارع السوري، وبالطبع كانت تنقصها مساحة أكبر من حرية التعبير. ففي مقارنة بين الساحة الموسيقية في دمشق وتلك التي في بيروت، قال لي صديق موسيقي عمل كعازف إيقاع مع أهم الأسماء في سوريا، هو «أنا: هنا لا نتكلم في السياسة...».

قدّر لهذه الإنطلاقة الموسيقية الشابة أن تشهد ما شهدته سوريا في العام 2011. رحلة تحوّلت مأساة، بدأ خلالها الفنانون السوريون مغادرة سوريا تدريجياً، وكان لا بد لبيروت من أن تكون المحطة الأولى، ليست لأنها الجارة والقريبة والحبّية فحسب، بل لأنها بالنسبة إلى هؤلاء الشباب، عاصمة للثقافة والفنون وحرية التعبير، وحاضنة لجمهور متعطش دائماً للجديد الموسيقي المختلف والبعيد عن السائد.

لم تكن البداية سهلة، فبيروت أسعارها مرتفعة لدرجة أنها تطرد أهلها وسكانها، ويستعيد خالد عمران عازف الباص في طنجة ضغط، البدايات الصعبة، من البحث عن مسكن، ولو غرفة صغيرة لثلاثة أشخاص، إلى الأسعار المرتفعة، إلى الطرف الذي كان سائداً حينما تركوا البلد، فالفرق هنا أن الهجرة أو النزوح لم يكن خياراً، بل إلزاماً. الحال نفسها واجهها معظم الفرق التي بدأ أعضاؤها التغلغل في الشارع البيروتي، في حاناته ومع موسيقييه، لتنتقل تجربة جديدة، هم بأمس الحاجة لإخراج ما في صدورهم.

هكذا، منذ العام 2012، وخصوصاً في عامي 2013 و 2014، برزت أسماء لفرق سورية قوية وفعّالة على الساحة الموسيقية في لبنان، طنجة ضغط، وخبز دولة (روك)، الصعاليك (شرقي وقودود مع لاتينو)، لثلاثة سيّد درويش (هيب هوب)، أبو غايي (كتابة وغناء، شاب فلسطيني من سوريا)، هالو بسايكلبو Hello Psychaleppo (إلكترو) وغيرها من الأسماء، بالإضافة إلى ظهور مساهمة قيّمة لعازفين سوريين مع فرق لبنانية خلال عروض موسيقية وإلى ظهور العديد من المحاولات وإن لم يكتب لجميعها النجاح. أحبّ جمهور بيروت موسيقاهم بسرعة، خصوصاً أنها متنوّعة بين «الإلكترو»، «الهيب هوب»، «الروك»، «الفيوجن» و«الجاز» والشرقي بإحتراف. ونجاح هذه الفرق وإبداعها دعماً استمراريتها على



أيضاً لبسايلكلو مع ناصر الدين الطفار والراس (هيب هوب). كما تستعد فرقة «الصعاليك» التي تضم عازفين لبنانيين وسوريين لإطلاق إصدار جديد. لقد كان واضحاً تعطش المسارح والحانات اللبنانية إلى وجوه جديدة، من مار مخايل إلى الحمراء، وأبرزها مكانان يستضيفان العروض الموسيقية بشكل متواصل هما «راديو بيروت» و«مترو المدينة»، وجميعها استضافت الأسماء التي ذكرناها بلا انقطاع. ولكن، للأسف، لا يكتب لهذه الرحلة الموسيقية أن تكمل من دون مشاكل. في بيروت التي قال عنها «وتر» من فرقة «لتلثة»، أنها أعطته مساحة للتعبير، وعرفته على أشخاص تعاون معهم موسيقياً، كما أعطت موسيقياً الكثير من الفرص الممتازة لخالد عمران من «طنجرة ضغط»، ضاقت بضيوفها.

ليس سهلاً على الموسيقي السوري، التفاعل مع ما أثاره موضوع النازحين في لبنان، أن يسمع عن إهانات وعن اعتداءات في الإعلام، وأن يواجه مواقف عنصرية، وأن لا يستطيع الغناء أو العزف أو حتى البقاء بسبب قوانين الأمن العام والإقامة وما شابه، حتى أصبح التنقل صعباً، والحواجر الأمنية والعسكرية هاجساً.

سبق وغادر خيري (وتر) من «لتلثة» إلى أوروبا، كذلك أبو غايي والعديد غيرهم من الموسيقيين والفنانين السوريين بشكل عام. وقال وتر: «إن كنت سأشتاق إلى بيروت، فسأشتاق إلى الموسيقى فيها، وليس إلى حواجز الدرك...». أما خالد الذي ما زال مقيماً في بيروت فقال إنها جعلته أحياناً يتفاعل معها، ويعزف مثلها ومثل سوريا «بعنف».

في المستقبل قد يشكل هؤلاء الموسيقيون وما أنتجوه سويماً في بيروت لبنة أولى رَهاً، في إعادة وصل ما كسرتة العنصرية والسياسات اللبنانية الخاطئة، وما خلفه آثار الحريق الدامي الذي اندلع في سوريا، إذ لا بد لهذا التعاون، إن أسعفته الظروف، من أن يستمر بشكل من الأشكال، وأن يكون من المخلفات الإيجابية الوحيدة للحرب التي ما زالت تدمر سوريا.



© محمد خياطة - فرقة الصعاليك



© نذير خلوازل



© من صفحة فرقة «طنجرة ضغط» على فيسبوك

سنة)، ورامي الجندي عازف إيقاعات شرقية، ليشركا مع فرقة «قمح» التي تعزف نوعاً من «الفيوجن» في الإنتاج حمل أكثر من تسجيل، فضلاً عن حفلات راديو بيروت، إنتاجات الهيب هوب التي ذكرناها سابقاً، ألبوم «حجاز حرب» لأبو غايي مع «قمح»، وألبوم «طنجرة ضغط» الأول والثاني قريباً من إنتاج رائد الخازن، المؤلف والعازف والمنتج اللبناني. ومؤخراً ظهرت أعمال جديدة

يلتقون ويعزفون الموسيقى التي يحبون سماعها والتي لا يستطيعون عزفها في معهد التعليم، ومعظمهم عزفوا في ما مضى أي شيء، وحتى في حفلات زفاف، ليستطيعوا السفر لإكمال دراساتهم الموسيقية في أوروبا، حيث يفترض أن يكون المستقبل الموسيقي أفضل. إذاً هم ضحواً دماً جديداً وأسلوباً مختلفاً ضمن العديد من الفرق. مؤخراً قدم إلى بيروت كل من ليلى محمود عازفة قانون (24

المسارح، ودفعا منتجين لبنانيين إلى التعاون معها في إنتاج الأعمال وتسجيلها. والسؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا هذا النجاح السريع لهؤلاء الموسيقيين، وما سر تلقفهم من قبل الجمهور والمنتجين والموسيقيين في لبنان؟ وما الجديد الذي أضافوه على الساحة اللبنانية الغنية؟ أولاً، لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الأعمال التي خرجت إثر الإنتفاضات العربية فضحت قليلاً خلو معظم التجارب الموسيقية البديلة في لبنان من أي مضمون يعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي، ويقارب بجد ما يحصل في هذا البلد وحواله، باستثناء موسيقى الهيب هوب، التي كان يقارب فنانونها العديد من القضايا، وهم سيلتقون تلقائياً بأعمال مشتركة مع الراب القادم من سوريا، مع سيّد درويش، لتلثة، خبز دولة، وأبو غايي الذي غنى أكثر من لون موسيقي. وخرجت أعمال مثل «خط تالت» يضم: الراس، ناصر الدين طفار، سيّد درويش، خبز دولة، لتلثة، وألبوم «عالحفة» الذي أنتجه أسلوب من «كتيبة 5» الفلسطينية مع أسماء عديدة أيضاً ضمنها أبو غايي وسيّد درويش.

ثانياً، كان الكونسرفتوار في دمشق، ورغم قساوة التعليم فيه والتركيز في دروسه على الموسيقى الكلاسيكية - بحسب رواية بعض تلامذته أيضاً - قد نما قدرات العزف الفردية بشكل مثمر، لذا أضاف العازفون مهاراتهم روحاً جديدة إلى العديد من الفرق في لبنان، فمثلاً عزف أعضاء «طنجرة ضغط» مع العديد من الفرق، وشارك عازف الغيتار طارق الخلقي وعازف «الدرامز» داني شكري في حفل إطلاق ألبوم ايلين خاتشادوريان «فراشة»، وشارك خالد عمران إلى جانب العديد من الموسيقيين أيضاً، لكن تجربته الأهم تبقى إلى جانب زياد الرحباني والتي يقول عنها: «إيقاع موسيقى زياد متنوع بين «الجاز» و«اللاتين جاز»، «الفانك» أحياناً والشرقي، وأعتقد أنني أستطيع أن أعزفها جميعها لأنني أحبها». ويضيف أنه يستمتع إلى كل أنواع الموسيقى تقريباً، حيث أنه نشأ مع والده عازف إيقاع ومتدوفاً للموسيقى الشرقية.

معظم هؤلاء الموسيقيين، بحسب تجارب خاضها وشهد عليها خالد عمران، كانوا

"حالة الإحتضار الطويلة"



لوحة لغسان صالح، فنان لبناني من أم فلسطينية

أمة تفرغ من شبابها، وسوق مزدهر للهجرة الجماعية

فادي نون*

عبر بطريك الكلدان في العراق والعالم روفائيل الأول ساكو عن قلقه من فتح الحدود الأوروبية والأمريكية أمام تدفق المهاجرين، معتبراً أن ثمة قطبة مخفية وراء هذه الآلية. وتساءل: «لماذا تتحرك الأمور فجأة بعدما تركنا الوضع يتفاقم طيلة هذه المدة؟».

واستنكر في حديث أجرته معه مجلة «فاتيكان إنسايدر» ما سماه «سوق للهجرة الجماعية»، مُبدياً أسفه لـ«وجود وكالات ومجموعات تكمن مهمتها في تشجيع المسيحيين على مغادرة بلادهم». ووصف أي تصريح يدعوهم إلى مغادرة العراق، حتى لو كان حسن النية، بأنه «غير مسؤول».

وتابع البطريرك ساكو: «تنطبق هذه الحالة على بلدين مترابطين بالقضية، إذ تسري هذه التصريحات أيضاً على سوريا التي تتفكك تحت

أعيننا، بحيث يتدفق شباب هاتين الدولتين، ومعهم غالباً نساء وأطفال، إلى أوروبا عبر تركيا، التي تعتبر خزان اللاجئين الكبير».

وأوضح: «يمكنني أن أؤكد أن النازحين ليسوا الوحيدين الذين يغادرون، إذ وفقاً للكهنة الذين ألتقيهم، يوجد بينهم أشخاص ميسورو الحال ولديهم مصدر رزق جيد، كموظفي المصارف مثلاً. فهؤلاء ما من داع لرحيلهم، لكنهم يجدون الفرصة سانحة لهم فيبادرون إلى الاستفادة منها قبل أن تقفل الأبواب في وجوههم».

هذه العقلية التي تدعو إلى استغلال الفرصة المتاحة تلقى صدى في سوريا. إذ صرح السفير البابوي في دمشق المونسنيور ماريو زيناري، قائلاً: «عندما يجتمع أربعة أو خمسة أشخاص لتناول القهوة، يتحدثون عن سبل مغادرة سوريا. وهذا ينطبق على المسيحيين كما على المسلمين».

إنه لأمر محزن، وهو مؤشر على فقدان الأمل بمستقبل أفضل لسوريا». والأمر المحزن أيضاً هو مغادرة القوى الفاعلة في هذا البلد، إذ تتراوح أعمار غالبية الذين يفدون إلى أوروبا بين عشرين وأربعين عاماً.

ويأسف السفير البابوي قائلاً: «إنها مأساة حقيقية أن نشاهد أمة تُحرم من شبابها وبالتالي مستقبلها»، مشيراً إلى النسيج الاجتماعي المتمزق والذي لن تساعد على إصلاحه سوى نخبة شابة مثقفة».

هل سنكتفي بأن نكون شاهدين مكتوفي الأيدي غير عابئين بأن يلعبنا التاريخ يوماً لأننا لم نساعد أمة في خطر؟.

* صحافي وكاتب لبناني



Support by
KfW



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسان يوسف

خط: **بناء السلام** خليل ماجد

تدقيق لغوي: جميل نعمة

صور الملحق: أنور عمرو

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

لمزيد من المعلومات
مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 - 119160 - 70
www.lb.undp.org/PBSupplement



UNDP Lebanon

يعمل «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي بطريقة تشاركية مع الشباب والمدرسين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجالس البلدية والإختيارية والقيادات المحلية. واستجابة لانعكاسات أثر الأزمة السورية على المجتمعات اللبنانية المضيئة ومن أجل تخفيف حدة التوترات المتزايدة حديثاً في البلاد، يعمل المشروع على تعزيز قدرات مختلف فئات المجتمع من قيادات محلية ومدرسين وإعلاميين ومجتمع مدني، على إدارة هذه الأزمة وبناء السلام والتعامل اللاعنفي مع النزاعات ومساندتهم من أجل تطوير إستراتيجيات بناء سلام متوسطة وطويلة الأمد.